الجماعات الدينية في اليمن بين الولاءات الوطنية والارتباطات الخارجية

أنور بن قاسم الخضري*

ملخص: تُعَدّ الجماعات الدينية في اليمن ضمن الجماعات الفكرية العابرة للحدود السياسية والجغرافية، وقد شُكِّلت في ظلِّ عوامل تاريخية تختلف عن واقع الدول القُطرية الحديثة اليوم، وهي ترتبط مع مثيلاتها في العالمين العربي والإسلامي. وعليه، فهذه الجماعات الدينية تخضع لعوامل ومؤثِّرات محلِّية، وعوامل ومؤثِّرات خارجية، وهذا بدوره يجعل مِن المهم تقييم أفكارها ومواقفها مِن قضايا السيادة والاستقلال. هذه الورقة تناقش طبيعة رؤى وأفكار هذه الجماعات الدينية اليمنية للقضايا المتعلِّقة بالسيادة والاستقلال، وتحلِّل سياساتها ومواقفها تجاه هذه القضايا؛ لفهم طبيعة الأدوار التي تقوم بها. اعتمدت الورقة منهجًا وصفيًّا وتحليليًّا، مع منهج مقارن فيما بينها، في قراءة تلك الأفكار والمواقف منذ 1962م حتَّى 2024م.

الكلمات المفتاحية: الجماعات الدينية، الولاء الوطني، الارتباطات الخارجية، السيادة، الاستقلال، اليمن

* باحث، اليمن.

Religious Groups in Yemen between National Loyalties and Foreign Ties

ANWAR BIN QASEM AL-KHODARY*

ORCID NO: 0000-0002-2981-7466

ABSTRACT: *Religious groups in Yemen are among the intellectual groups that transcend political and geographical borders. They were formed under historical factors different from those of the modern nation-state and are connected to their counterparts in the Arab and Islamic worlds. Accordingly, these religious groups are subject to local factors and influences, as well as external ones, which makes it important to evaluate their ideas and positions on issues of sovereignty and independence. This paper discusses the nature of the visions and ideas of these Yemeni religious groups regarding sovereignty and independence and analyzes their policies and positions toward these issues to understand the roles they play. The paper adopts a descriptive and analytical approach, along with a comparative method, in examining these ideas and positions from 1962 to 2024.*

Keywords: *Religious groups, National loyalty, Foreign affiliations, Sovereignty, Independence, Yemen.*

* Researcher, Yemen.

رؤيـــة تركيـــة
2025-(2/14)
127 - 166

Received Date: 15 / 03 / 2025 • Accepted Date: 28 / 04 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-002-008

مقدِّمة:

في حين أنَّ العقائد والأديان والأفكار تتجاوز الحدود، المكانيَّة والزمانيَّة والسياسيَّة، وتخترقها، فإنَّ الجماعات المنتسبة إليها ترتبط عادة مع أطراف خارجية تنتمي إلى العقائد أو الأديان أو الأفكار ذاتها. وقد سهَّلت طبيعة الحياة المعاصرة، بما منحته للمجتمعات مِن إمكانية للنفاذ والاتِّصال بالعالم الخارجي بشكل سهل وميسَّر، للجماعات المنتمية إلى ديانات أو عقائد أو أفكار متَّحدة للاتِّصال والارتباط المستمرِّ مع بعضها. وبين الارتباطات الداخلية والخارجية لهذه الجماعات هناك مساحة تنازع تنشأ بين المسؤوليَّات والالتزامات، وهذا يؤثِّر في تجاوبها الشعوري والسلوكي مع قضايا السيادة والاستقلال في أوطانها، خصوصًا إذا غلب عليها الانحياز للارتباطات الخارجية على حساب الارتباطات الداخلية.

وقد باتت الجماعات الدينية في اليمن ظاهرة اجتماعية حاضرة ومؤثِّرة على صعيد الساحة العامَّة والميدان السياسي؛ وبالأخصِّ منذ عام 1990م، حيث منح دستور الوحدة اليمنية القوى السياسية والفكرية والاجتماعية والدينية كافَّة حقوقًا وحرِّيات عامَّة، وهذا أتاح لها الإعلان عن كياناتها وتنظيماتها؛ كما أتاح لها الحركة والاتِّصال والانتشار والتأثير، وبناء علاقات وروابط خارجية.

وإذا كانت الجماعات الدينية، أو الجماعات الفكرية والسياسية عمومًا، ترتبط بالخارج فهذا يتطلَّب إثارة سؤال حول مدى تأثير هذا الارتباط بالخارج في ولاءاتها الوطنية، ومواقفها إزاء قضايا السيادة والاستقلال الوطني، وعن كيفية الجمع بين الالتزام بين المسؤوليات والارتباطات الداخلية والمسؤوليات والارتباطات الخارجية.

هذه الورقة تتناول مدى تأثُّر الجماعات الدينية في اليمن بارتباطاتها الخارجية، وتأثير ذلك على صعيد قراراتها ومواقفها وسياساتها في البعد الوطني، ومِن ثَمَّ في قضايا الوطن والسيادة والاستقلال بشكل أو بآخر.

وهي تهدف إلى بيان المحاذير التي تقع فيها الجماعات الدينية، وتشتِّت ولاءاتها بين الداخل والخارج، وتؤثِّر بأدوارها الدينية في مستوى تماسك المجتمع المحلِّي ووحدة صفِّه. كما تهدف الورقة إلى توضيح الإشكالات التي فرضتها الدولة الوطنية الحديثة على الجماعات الدينية وأهدافها وأجنداتها الخاصَّة، ومسؤوليَّاتها المحلِّية وتلك المرتبطة بالأمَّة أو الطائفة أو المذهب أو التيَّار.

وتعتمد الورقة على المنهج الوصفي والتحليلي في عرض حالة تلك الجماعات الدينية، استنادًا إلى تاريخها الحركي وسجل مواقفها في القضايا العامَّة؛ مع إجراء قدر مِن المقارنات والمقاربات بين أدوارها الاجتماعية والسياسية في الشأن اليمني بما يظهر مدى تجاوبها للارتباطات الخارجية.

وتلتزم الورقة بالمحدِّدات التالية:

المحدِّد الموضوعي: تلتزم الورقة مناقشة أفكار ورؤى الجماعات الدينية في اليمن، بمختلف توجُّهاتها، تجاه الولاء الوطني والارتباطات الخارجية، ومدى تأثير ذلك في مسؤولياتها الداخلية، وبالأخصِّ في قضايا السيادة والاستقلال الوطني، باعتبار تلك الجماعات الدينية حاضرة في المشهد العام والميدان السياسي.

المحدِّد الزماني: تلتزم الورقة تغطية موضوعها خلال الفترة (1962– 2024م)، حيث بدأت الجماعات الدينية في اليمن بالبروز سياسيًّا واجتماعيًّا ومدنيًّا، وإن تطرَّقت للبعد التاريخي بوصفه عاملاً مفسِّرًا للمسار الذي تتحرَّك فيه.

المحدِّد المكاني: تلتزم الورقة تغطية موضوعها في جغرافيا الجمهورية اليمنية، التي تشكَّلت إثر قيام الوحدة بين شطري البلاد في 22 مايو 1990م.

مفاهيم الدراسة:

تتحدَّد الأفكار والآراء الواردة في هذه الدراسة في ضوء المفاهيم والدلالات التي يحتكم إليها الكاتب في سياقها الموضوعي؛ نظرًا لأنَّ المفاهيم والدلالات تُعَدّ الحامل الموضوعي للمعاني؛ وفي ظلِّ تعدُّد المفاهيم والدلالات حدَّ التباين والتناقض في عدد مِن المصطلحات الواردة في الدراسة، تسعى الدراسة إلى تحديد مفاهيم ودلالات المصطلحات الواردة في ضوء مقاربات موضوعية تجنح للوضوح والتبسيط ما أمكن.

أوَّلاً: الجماعات الدينية:

«نقصد بالجماعات الدينية –في هذه الورقة البحثية– تلك التجمُّعات البشرية القائمة على رابطة وعلَّة دينية، أو لهدف ووظيفة ورسالة دينية؛ أي إنَّ للدين حضورًا في تعريفها لذاتها وهويَّتها المغايرة للآخرين؛ إذ هو المعتبر الأوَّل في تشكُّلها وقيامها وترابطها. وبالتالي فالجماعات الدينية عابرة للأنساب والأجناس والعرقيَّات والوطنيَّات والدول،

كأيِّ تكتُّل بشري يقوم على الأفكار والقيم والتصوُّرات والأيديولوجيا بعيدًا عن تلك المعاني».[1]

إذن وجود الرابطة الدينية العضوية هو شرط في وجود هذه الجماعات، فمجرَّد الانتماء الاعتقادي والذهني لتصوُّرات وأفكار دينية لا يستلزم وجود رابطة عضوية؛ ومن ثَمّ فالجماعات لا تقوم على مجرَّد الإيمان النفسي والقناعة العقلية بل على استصحاب رابطة عضوية مع أفراد الجماعة وكيانها.

وحيث إنَّ المعتقدات والقناعات لا ترتبط بالحدود عادة فإنَّ الجماعات الدينية تتمدَّد خارج الحدود، وتصبح لها روابطها العضوية مع الأفراد، أو مع كيانات مماثلة، باعتبارها تشكِّل معًا نسيجًا واحدًا، إمَّا بمفهوم الأمَّة أو الطائفة. وهذا الأمر لا يتوقَّف بطبيعة الحال على الجماعات الدينية، فالجماعات الفكرية والسياسية ذات الطابع الأيديولوجي تتَّجه في معظمها لنشر أفكارها وتوسيع روابطها داخل حدود الوطن وخارجه؛ فالأفكار اليسارية والاشتراكية والليبرالية والرأسمالية والقومية تمدَّدت خارج أوطانها، وتجاوزت الحدود، وشكَّلت جماعات وكيانات مترابطة، ومنها ما في منطقتنا العربية. وحصر الارتباط بالخارج بالجماعات الدينية فقط هو ابتعاد عن الموضوعية والواقع. وإنَّما أردنا في هذه الورقة تناول هذه الظاهرة في هذه الفئة مِن الجماعات والكيانات من دون أن يعني ذلك تبرئة الجماعات والأحزاب والحركات الأخرى غير الدينية مِن هذا الإشكال.

ثانيًا: الولاء الوطني:

تتشكَّل الروابط الداخلية، كروابط النسب والعرق والتقاليد والعادات والثقافة واللغة والدين، عادة، في ضوء أوضاع المجتمع الطبيعية، وأحواله السياسية والأمنية والاقتصادية، حيث تتَّحد المصالح والمخاطر والمصير المشترك. فيكون الفرد أو الجماعة في مجتمع ما أمام مسؤوليَّات والتزامات خاصَّة تجاه مجتمعه، بعضها يكون عرفيًّا، وبعضها يكون تعاقديًّا تترجمها المواثيق والدساتير المكتوبة.

غير أنَّ هناك مصطلحًا حادثًا نشأ مع قيام الدولة الحديثة يعبِّر عن ارتباط الفرد والمجتمع بوطنه، ببعده الجغرافي السياسي في ذات الوقت. فالوطن في المفهوم الحديث هو أحد أركان الدولة المعاصرة، فالدولة في التعريف الحديث هي: شعب وإقليم وسلطة،[2] فالإقليم هي الرقعة الجغرافية التي يقيم بها الشعب وتمارس السلطة فيها سيادتها، وهو الوطن.

ويعبِّر مفهوم «الوطنية» عن الانتماء للوطن، فالوطنية هي موقف الارتباط العاطفي والإخلاص للبلد الذي يُعَدّ الفرد مواطنًا فيه؛[3] وكلَّما زاد الانتماء للوطن ازداد الولاء له، فالولاء أحد تجلِّيات الانتماء الحقيقي للوطن، وهو يقتضي الدفاع عنه ونصرته وحمايته. ويقوم الانتماء والولاء على شروط موضوعية، وحقوق والتزامات ومسؤوليَّات متبادلة بين الفرد والمجتمع والسلطة.

> **إنَّ المعتقدات والقناعات لا ترتبط بالحدود عادة فإنَّ الجماعات الدينية تتمدَّد خارج الحدود، وتصبح لها روابطها العضوية مع الأفراد، أو مع كيانات مماثلة**

وفي ظلِّ ظروف وعوامل مختلفة، تتشكَّل في أيِّ مجتمع جيوب لها انتماء أو ارتباط خارجي، على مستوى روابط اجتماعية أو ثقافية أو دينية أو سياسية أو اقتصادية. ومِن هنا أتى الحديث عن التعدُّدية بوصفها شكلاً مِن إشكال الظاهرة المجتمعية اليوم في العالم؛ فما عاد هناك مجتمع نقي، يتشكَّل مِن طيف واحد، نسبًا أو عرقًا أو دينًا أو مذهبًا؛ وقد عملت الهجرات والانفتاح الثقافي وسهولة التواصل والاتِّصال على تعزيز هذا التنوُّع الحاصل في المجتمعات البشرية اليوم؛ ومِن ذلك في الجانب الديني، إذ باتت هناك جماعات دينية تعيش خارج أوطانها أو في خلاف مع مجتمعها المحيط بها في وطنها.

ثالثًا: الارتباطات الخارجية:

نقصد بالارتباطات الخارجية المسؤوليَّات والالتزامات المختلفة الناظمة لعلاقة الجماعات الدينية بالجماعات الدينية الخارجية، سواء على صعيد العضوية (جزء مِن كلٍّ)، أم على صعيد الامتداد (فرع مِن أصل)، أم على صعيد التعاون والتحالف. ويترتَّب عليها بالطبع حقوق وواجبات تحكم مسار أداء هذه الجماعات الدينية على المستوى المحلِّي الوطني، في مواقفها وقراراتها وحركتها. فكلُّ ارتباط خارجي بالضرورة يضع أثرًا في الجماعات وما يصدر عنها مِن مواقف وسياسات وممارسات عملية، وهذه السياسات والممارسات العملية هي نتاج تفاعل مع الارتباطات الخارجية.

وهذه الارتباطات الخارجية تضع أمام الجماعات الدينية –وغيرها مِن الكيانات ذات الانتماء والارتباط الخارجي– إشكالات في الهوية، وفي شعورها ووعيها ومواقفها، ابتداء مِن الانتماء ووصولاً إلى الولاء؛ وهذا بدوره يجعلها أمام تحدٍّ كبير في استجابتها للقضايا الوطنية وقضايا السيادة والاستقلال بشكل رئيس. وكلَّما نزعت الجماعات

الدينية للارتباطات الخارجية كان ذلك على حساب الولاء الوطني؛ وكلَّما غلَّبت انتماءها وولاءها للداخل حيَّدت انتماءها وروابطها الخارجية.

السيادة والاستقلال:

تُحكَم الأوطان اليوم بأنظمة ودساتير حديثة، وهي تصاغ باعتبار وحدة الشعب وانتمائه للأرض التي يعيش عليها، وولائه لبعضه وللدَّولة المنبثقة مِنها، بغض النظر عن طبيعة هذه الأنظمة أو مدى شرعيَّتها. ورغم تشارك عدد مِن الشعوب في الهويَّة الاجتماعية أو الدينية أو الثقافية إلَّا أنَّها باتت موزَّعة على دول ذات سيادة واستقلال، وفق منظور وطني لا يتسامح مع تغليب الهويَّة العامَّة على الانتماء والولاء الوطنيين، في كثير مِن الأحيان.

وتُعَدّ السيادة والاستقلال أبرز خصائص الدولة وأركانها، فالدولة هي تجسيد للسيادة في بنية هيكلية وسلطة واقعية، ولا تكتمل سيادة الدولة من دون الاستقلال عن أيِّ إرادة خارجية، أو خارجة عليها. وقد بات مصطلح السيادة والاستقلال مِن أهمِّ المصطلحات الدستورية التي تنصُّ عليها دساتير الدول في عصرنا الحديث، كما أنَّهما غايتان مرعيَّتان في القانون الدولي والمواثيق الأممية والمعاهدات الدولية؛ فالدولة تعدُّ «مِن أهمِّ أشخاص القانون الدولي العام، المخاطبين بقواعده القانونية، حتَّى وإن شهدت الكثير مِن التغيُّرات فيما يتعلَّق بوجودها».[4]

وتتَّخذ النظرية التقليدية للسيادة مظهرين: «أحدهما داخلي والآخر خارجي. فالأوَّل المفهوم الداخلي للسيادة، يتجلَّى في حرِّية الدولة في تصريف شؤونها الداخلية، وتنظيم حكومتها، ومرافقها العامَّة، فضلاً عن حقِّها في فرض سلطانها على كلِّ ما يوجد على إقليمها، مِن أفراد أو أشياء، ولا تخضع الدولة في ممارسة تلك الاختصاصات لأيِّ سلطة أخرى، ولا تشاركها في ممارستها أيُّ جهات أخرى. أمَّا السيادة الخارجية فتعني حقَّ الدولة في التعامل مع الدول الأخرى، دونما خضوع في ذلك لأيِّ سلطة دولية، وقيام العلاقات بين تلك السلطات على أساس مِن المساواة في السيادة».[5]

وقد نصَّت المادة (2) مِن ميثاق الأمم المتَّحدة، المتعلِّقة بالمبادئ المرعية مِن قبل هيئة الأمم المتَّحدة وأعضائها في تحقيق مقاصدها في الميثاق، في الفقرة (1) على ما يأتي: «تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها». كما نصَّ في الفقرة (4) على أن: «يمتنع أعضاء الهيئة جميعًا، في علاقاتهم الدولية، عن التهديد باستعمال

القوَّة، أو استخدامها ضدَّ سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأيِّ دولة، أو على أيِّ وجه آخر لا يتَّفق ومقاصد الأمم المتَّحدة». وأكَّدت الفقرة (7) أنَّه: «ليس في هذا الميثاق ما يُسوِّغ للأمم المتَّحدة أن تتدخَّل في الشؤون التي تكون مِن صميم السلطان الداخلي لدولة ما..».[6]

وجاء في حكم محكمة العدل الدولية بشأن قضية مضيق «كورفو»، عام 1949م، تعريف السيادة بأنَّها «ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية انفرادية ومطلقة»، مؤكِّدة أنَّ «احترام السيادة الإقليمية فيما بين الدول المستقلَّة يُعَدُّ أساسًا جوهريًّا مِن أسس العلاقات الدولية».[7]

ونصَّت ديباجة ميثاق الجامعة العربية المبرم عام 1945م، على أنَّ الميثاق جاء: «تثبيتًا للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية، وحرصًا على دعم هذه الروابط وتوطيدها، على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها...»، كما نصَّت المادة (2) مِن الميثاق على ما يأتي: «الغرض مِن الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقًا للتعاون بينها، وصيانة لاستقلالها وسيادتها..».[8]

وقد نصَّت معاهدات الصداقة والتعاون الموقَّعة بين اليمن والاتِّحاد السوفييتي (1928م)،[9] وبريطانيا العظمى (1934م)،[10] وجمهورية الصين الشعبية (1958)، على الاستقلال الكامل والمطلق لليمن. ومع قيام النظام الجمهوري، عقب ثورة 26 سبتمبر 1962م، اعترفت دول العالم تباعًا بالجمهورية الوليدة، باعتبارها دولة مستقلَّة ذات سيادة، وكذلك الشأن مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي نالت استقلالها عن الاحتلال البريطاني في 30 نوفمبر 1967م.

وأكَّدت دساتير اليمن، على مستوى الشطرين، سيادةَ الدولة واستقلالها، وتضمَّنت نصوصًا ثابتة بهذا الشأن، بل ومتصدِّرة مواد الدستور على الدوام، رغم اتِّحاد المجتمع في الشطرين في الهويَّة الاجتماعية والدينية والثقافية؛ إذ كان الاعتبار للدولة لا للشعب.

ففي الشطر الشمالي، نصَّ أوَّل دستور (مؤقَّت) للجمهورية العربية اليمنية، الصادر في 14 مارس 1963م، في المادَّة الأولى مِن الباب الأوَّل، على أنَّ: «اليمن جمهورية عربية مستقلَّة، ذات سيادة..».[11] كما نصَّ أوَّل دستور (دائم) للجمهورية العربية اليمنية، الصادر

في عام 1970م، في المادَّة الأولى مِن الباب الأوَّل، على أنَّ: «اليمن دولة إسلامية عربية، مستقلَّة، ذات سيادة، وهي جمهورية ديمقراطية...».[12]

وفي الشطر الجنوبي، نصَّ دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الصادر في عام 1970م، في المادَّة الأولى مِن الباب الأوَّل، على أنَّ: «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية جمهورية ديمقراطية شعبية، ذات سيادة، وتسعى لتحقيق اليمن الديمقراطي الموحَّد».[13] كما نصَّ الدستور المعدَّل، الصادر في عام 1978م، في المادَّة الأولى مِن الباب الأوَّل، على أنَّ: «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية جمهورية ديمقراطية شعبية، ذات سيادة...».[14]

وفي اليمن الموحَّد، نصَّ دستور الجمهورية اليمنية، الصادر في عام 1991م، في المادَّة الأولى مِن الباب الأوَّل، على أنَّ: «الجمهورية اليمنية دولة مستقلَّة، ذات سيادة، وهي وحدة لا تتجزَّأ، ولا يجوز التنازل عن أيِّ جزءٍ مِنها، والشعب اليمني جزء مِن الأمَّة العربية والعالم الإسلامي».[15] ولا يزال دستور الجمهورية اليمنية (بتعديلات عام 1994م)، النافذ، ينصُّ على الأمر ذاته. ومِن ثمَّ، فقد تحوَّل مفهوم السيادة والاستقلال مِن بُعد تشطيري إلى بُعد وحدوي؛ وهذا ما يجعل دلالة السيادة والاستقلال في بُعدها الوطني في الدولة الحديثة مشكلاً؛ إذ يتغيَّر بتغيُّر البُعد السياسي، حال الاتِّحاد أو الانشطار.

مفهوم السيادة والاستقلال هذا، الوارد في الدساتير اليمنية المتعاقبة، له تبعاته ولوازمه ومسؤوليَّاته على جميع مكوِّنات الشعب الفردية والجمعية، على مستوى السلطة والمجتمع. وأيُّ ارتباطات خارجية تهدِّد هذه السيادة وذلك الاستقلال يعدُّ عملاً مناقضًا للدستور ومهدِّدًا بطبيعة الحال للأمن القومي للدولة والشعب.

وهو مفهوم ناتج عن الدولة القطرية الحديثة، بكلِّ حمولاتها الفلسفية والقانونية، حتَّى أصبح هذا هو النهج العالمي السائد في كلِّ الدول بدون استثناء، ومثبت في الدساتير وسار في كلِّ القوانين، وهو عرف دولي وركيزة في القانون الدولي وميثاق الأمم المتَّحدة كما أسلفنا.

اليمن وتشكُّل الجماعات الدينية:

عاش اليمن بعيدًا عن معترك الحياة الفكرية في مركز دول الخلافة الإسلامية (دمشق-

بغداد- القاهرة- إسطنبول)، نتيجة العزلة التي فُرِضت عليه، بفعل الجغرافيا مِن جهة، إذ اليمن يقبع بعيدًا عن حواضر الإسلام التاريخية الكبرى، وبفعل الحالة السياسية والاجتماعية التي سادته لقرون. ومع دخول القرن العشرين، وما شهده مِن تحوُّلات على الصُعُد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصناعية والتقنية، أصبح اليمن متأثِّرًا بموجة التحوُّلات والتغيُّرات التي شهدتها المنطقة العربية، وميدانًا لها. فقد أدَّت عوامل الانفتاح الثقافي والتعليمي لنقل الكثير مِن الأفكار والرؤى التي شهدتها المنطقة العربية بوصفها ارتدادات للأفكار والرؤى العالمية، إذ اقتنع قطاع كبير مِن الشباب بها، وبات متَّصلاً بروَّادها وكياناتها.

ومع انتصاف القرن العشرين، أصبحت التيَّارات الفكرية القائمة في المنطقة العربية ذات وجود في الساحة اليمنية، وإن لم تتشكَّل في كيانات معلنة. فقد بدأت الأفكار العلمانية، اليسارية والاشتراكية، والقومية والعروبية، والليبرالية والوطنية، تجد صداها في الطلَّاب والنخب المتعلِّمة والمثقَّفة والأدبية اليمنية. وأصبح لهؤلاء المقتنعين بهذه الأفكار روابطهم التنظيمية بالكيانات الحركية التي تشكَّلت، سواء في مصر أم الشام أم العراق أم غيرها. وأخذت وتيرة الدعوة إليها والتبشير بها تتصاعد شيئًا فشيئًا في الأوساط الشعبية، رغم ندرة وسائل الإعلام والتواصل في حينه، ورغم التضييق الذي فرض على تلك الكيانات.

كانت مدينة عدن، الواقعة تحت سيطرة الاحتلال البريطاني، قناة اتِّصال بين هذه التيارات والعالم الخارجي، فقد شهدت عدن نشاطًا ثقافيًّا وفكريًّا محمومًا، في تلك الحقبة، وباتت محلَّ إشعاع لليمن شمالاً وجنوبًا؛ في حين كانت تقبع معظم المناطق اليمنية تحت واقع التخلُّف في ظلِّ حكم الإمامة والسلاطين. فقد كانت عدن مدينة مرتبطة بالعواصم العالمية، وتعكس طبيعة المناطق المحكومة بالتاج البريطاني، بكلِّ ما فيها مِن حراك فكري وسياسي.[16]

بالتزامن مع هذه الموجة، بدأت تتشكَّل في المنطقة جماعات إسلامية إحيائية، خصوصًا عقب سقوط الدولة العثمانية نهاية الربع الأوَّل مِن القرن العشرين؛ إذ بات العالم الإسلامي مكشوفًا أمام الغزو العسكري والفكري والثقافي والسياسي، وباتت الأمَّة مهدَّدة في مصالحها وأوطانها وهويَّتها ووجودها، وبرزت دعوات عديدة، بعضها يدعو لاستعادة الخلافة، وبعضها يدعو لاستئناف الحياة الإسلامية أوَّلاً.

كانت الجغرافيا الدينية في اليمن موزَّعة على عدَّة مذاهب:

1- المذهب الزيدي، وهو مذهب شيعي ساد اليمن الشمالي منذ القرن الثالث الهجري، وتمركز فيها، ولم يخرج عن جغرافيَّتها. وتمحور هذا المذهب حول فكرة «الإمامة»، وهي فكرة سياسيَّة بالأساس.[17] ويجنح المذهب الزيدي للاجتهاد، لذا برزت منه شخصيَّات عديدة خالفت المذهب، واجتهدت في آرائها ومواقفها وفتاواها؛ ومع ذلك غلب على بيئته الطابع التقليدي، وخصوصًا في آخر عهده.

2- المذهب الشافعي،[18] وهو من أوائل المذاهب الفقهية السنِّية التي دخلت اليمن، ولاقت رواجًا. ولديه حضور واسع في شمال اليمن وجنوبه. وتتنازعه مدارس عدَّة، بعضها ينحو للتصوُّف وهو الغالب، وبعضها ينحو للسلفية وهو النادر. وقد غلب عليه الطابع التقليدي هو الآخر، وإن برز منه علماء مجتهدون.

3- مذاهب سنِّية أخرى، كالمذهب المالكي والمذهب الحنفي، لكنَّها لم تشهد حضورًا واسعًا، ولم تتشكَّل في كيانات سياسية خلافًا للمذهبين الزيدي والشافعي.

ومع بروز الدعوات الإصلاحية، التي نشأت وسط الجزيرة العربية وفي مصر، نجد أنها وجدت صداها في اليمن تدريجيًّا. إذ بلغت دعوة الشيخ محمَّد بن عبد الوهاب مناطق عسير وجيزان ونجران،[19] وكذلك مناطق حضرموت وما حولها،[20] وغيرها؛ وكانت الأكثر تأثيرًا بفعل القرب الجغرافي والتداخل الاجتماعي بين القبائل على امتداد البلدين حتَّى نهاية القرن التاسع عشر. وفي حين تحوَّلت دعوة محمَّد بن عبد الوهاب إلى طابع سياسيٍّ وسط الجزيرة العربية ظلَّت في اليمن مجرَّد دعوة إصلاحية وإحيائيَّة تواجه البدع والمُحدَثات ومظاهر الشركيَّات التي سادت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين.

أمَّا الدعوات الإصلاحية في مصر، فقد ظلَّ تأثيرها في اليمن ضئيلاً، لكنَّ هذا التأثير نشط مع ارتباط البعثات التعليمية اليمنية بمصر منتصف القرن العشرين، ثمَّ عقب قيام الثورة اليمنية عام 1962م وانفتاح اليمن الجمهوري على الجمهورية المصرية التي ساندت الثورة بشكل أكبر. وكانت حركة «الإخوان المسلمين»، التي أسَّسها الإمام حسن البنَّا، ذات الحظِّ الأكبر في التأثير على المشهد اليمني؛ نظرًا لاهتمامها باليمن في وقت مبكِّر من تأسيسها، وتبنِّيها الأفكار التجديدية والتغييرية التي كان الشباب اليمني يتطلَّع لها.[21]

فنشأ عن هذه التفاعلات خطَّان مِن الجماعات الدينية:

– خطٌّ يشكِّل امتدادًا لدعوة محمَّد بن عبد الوهاب الإحيائية، تميَّز بدوره الدعوي التعليمي بدرجة أساسيَّة، متجنِّبًا التجربة السياسية التي خاضها محمَّد بن عبد الوهاب في نجد وما حولها. وهو الخطُّ المتمثِّل في التيَّار السلفي بمختلف تشكُّلاته.

– وخطٌّ يشكِّل امتدادًا لدعوة حسن البنَّا التجديدية، تميَّز بدوره الدعوي الحركي بدرجة أساسيَّة، منغمسًا في معترك الحياة العامَّة والشأن السياسي، منذ عام 1948م وصاعدًا. وهو الخطُّ المتمثِّل في جماعة «الإخوان المسلمين»، التي أخذت طابع حزب سياسي منذ عام 1990م، تحت مسمَّى «التجمُّع اليمني للإصلاح».

وعلى ضفاف هذين الخطَّين البارزين تشكَّلت جماعات أخرى، كجماعة التبليغ والتيَّار الجهادي وغيرهما. واتَّخذت جماعة التبليغ خطًّا دعويًا محضًا، حيث صرفت وجهتها وجهودها لغايات دعوية بعيدة عن أيِّ حضور أو تأثير في الشأن العام، رغم الإقبال المتزايد عليها في اليمن. أمَّا التيَّار الجهادي –الذي تشكَّل في عقد الثمانينيَّات مِن القرن العشرين، على إثر أحداث أفغانستان وما استدعته مِن فتح لباب الجهاد ومشاركة أبناء الأمَّة في مناصرة الشعب الأفغاني ضدَّ الغزو السوفيتي لأفغانستان– فقد بدأ في التشكُّل في اليمن مِن الشباب اليمني العائد مِن أفغانستان، والطامح لنقل التجربة الجهادية مِن أفغانستان للمنطقة، وفق الرؤية التي تبنَّاها لاحقًا الشيخ أسامة بن لادن، وترجمها حركيًّا في «تنظيم القاعدة». وشهدت اليمن نموًّا مطَّردًا لهذا التنظيم، وتأثيرًا متزايدًا على المشهد العام والقضايا الوطنية.

بالنسبة للزيدية والصوفية اللتين استوطنتا اليمن عبر قرون– استمرَّتا في خطَّيهما المعتادين، محافظتين على بنيتيهما المذهبية وأدائهما التقليدي، على هامش التحوُّلات والتغييرات التي شهدها اليمن خلال القرن العشرين. والاستثناء الذي جرى في المدرسة الزيدية هو دخولها المعترك السياسي الديمقراطي بتشكيل أحزاب سياسية عقب قيام الوحدة اليمنية عام 1990م،[22] فيما ظلَّ التيَّار الصوفي متجنِّبًا العمل السياسي والحزبي. ومع إخفاق تلك الأحزاب الزيدية في تحقيق إنجاز معتبر في المشهد السياسي خلال الدورات الانتخابية المتتالية، منذ 1993م حتى 2001م، نشأت جماعة الحوثي أوائل العقد الأوَّل مِن القرن الحادي والعشرين الميلادي، برؤية مغايرة للنهج التقليدي السائد، مندفعة نحو ميدان العمل الثوري والعسكري.

وفيما يتعلَّق بتيَّار التصوُّف في اليمن، فهو يتوزَّع على (20) طريقة، منتشرة في المنطقة الشرقية (محافظة حضرموت)، والمنطقة الغربية (تهامة)، والمنطقة الجنوبية (محافظة عدن)، والمناطق الوسطى (في محافظات: إب وتعز والبيضاء). «وكما هو الحال في أغلب الدول العربية توجد طرق صوفية محلِّية النشأة، وأخرى وافدة في اليمن. ومِن أشهر الطرق الصوفية محلِّية النشأة، والوليدة مِن البيئة الداخلية: الأهدلية، والجبرتية، والعيدروسية. أمَّا فيما يتعلَّق بالطرق الوافدة المنتشرة في اليمن فهي: القادرية، والشاذلية، والرفاعية، والنقشبندية، والسهروردية».[23]

وقد أكَّد المتحدِّثون في المؤتمر العالمي الأوَّل، الذي عقدته مشيخة الطريقة العزمية، في العاصمة الفرنسية (باريس)، في 4 نوفمبر 2013م، تحت عنوان «تفعيل الدور الصوفي في أمن واستقرار المجتمعات»، أنَّ الطرق الصوفية العابرة للإقليم استطاعت الانتقال بأورادها ومعتقداتها وسلوكيَّات مشايخها مِن أماكنها وبيئاتها التي نشأت وتربَّت فيها، سواء داخل حدود الدولة الواحدة، أم في عدَّة دول مِن الإقليم العربي، إلى مناطق جديدة في دول وقارَّات تختلف اختلافًا كلِّيًّا في الظروف البيئية والاجتماعية والسلوكية والثقافية عن دول نشأتها.. لتتحوَّل مِن مجرَّد طرق وتيَّارات إقليمية إلى حركات وجماعات عابرة لحدود الدولة العربية والإقليم، متأثِّرة بالتحوُّلات والتغيُّرات التي أحدثتها الظروف التكنولوجية والاجتماعية والثقافية والسياسية في تلك الدول. وتبدو السمة الغالبة على هذا النوع مِن الطرق الصوفية أنَّها منفتحة ومتواصلة مع العالم الخارجي، بعيدًا عن إقليم نشأتها لتصبح جزءًا مِن المنظومة المدنية العالمية التي تعبِّر عن التصوُّف ذي التوجُّه الحضري العالمي المؤسَّس بشكل أكثر ليبرالية، وأقلَّ تشدُّدًا مِن التيَّارات الإسلامية التي سيطرت على الشارع بعد ربيع الثورات العربية.[24]

أحدثت ثورة 11 فبراير 2011م تحوُّلاً جديدًا على صعيد الجماعات الدينية، إذ اندفعت بعض الجماعات السلفية للحضور في المشهد العام، معلنة عن تشكيل أحزاب سياسية لها، بغية الحضور في الميدان السياسي؛[25] وهذا شكَّل تحوُّلاً جذريًّا في بنيتها الفكرية تجاه قضايا الدولة الحديثة، والجمهورية، والنظام الديمقراطي، والعمل الحزبي.

هكذا نجد أنَّ الجماعات الدينية في اليمن تشكَّلت في أطوار مختلفة خلال تاريخ الدولة اليمنية الحديثة، عقب 1962م، وبدأت تأخذ «تموضعاتها» المذهبية والحركية والاجتماعية والسياسية في المشهد اليمني، على مستوى الجغرافيا اليمنية، وصولاً إلى تأسيس بعضها أحزابًا سياسية.

الجماعات الدينية في اليمن.. بين ارتباطات الداخل والخارج:

فرضت عوامل فكرية وثقافية وسياسية تعدُّد التيَّارات والحركات والأحزاب والجماعات، وانتشارها على امتداد العالمين العربي والإسلامي في القرن العشرين. وقد سعت هذه التيَّارات والحركات والأحزاب والجماعات لتجسيد رؤاها وأفكارها على أرض الواقع، وتمكينها في ميدان السياسة لتُترجَم إلى ممارسات وسلوك في مناحي النشاط المجتمعي كافَّة. لهذا، كانت السلطة مطلبًا للعديد مِن هذه التيَّارات والحركات، بمختلف توجُّهاتها الفكرية. وفي حين تمكَّنت قوى اليسار والقومية والبعث العربي وأمثالها مِن الوصول للحكم، في العراق وسوريا ولبنان ومصر والسودان واليمن الجنوبي وغيرها، ظلَّت الجماعات الدينية تراوح مكانها، وتُواجَه مِن التيَّارات والحركات الأخرى ذات الطابع العلماني كافَّة؛ غير أنَّها حقَّقت انتشارًا جماهيريًّا وحضورًا شعبيًّا واسعًا.

عمليًّا، كان الانتماء بمفهومه الوطني المعاصر في القرن العشرين محصورًا جدًّا، فقد كانت الأحزاب القوميَّة العربية واليسارية الأممية، والجماعات الدينية الإسلامية، تدعو إلى الوحدة، وتوعِّي بضرورتها، وتبشِّر بها؛ لذا كانت تتخطَّى في حركتها وأهدافها الحدود السياسية التي تشكَّلت ترجمة لإرادة القوى الاستعمارية، وإن اختلفت في منظورها لمنطلق تلك الوحدة ومرجعيَّتها الأيديولوجية. فكانت شعارات: «الوحدة العربية»[26] و«الوحدة الإسلامية»[27] و«الوحدة الأممية»[28] هي الغالبة، وهي الموجِّهة لتلك الحركات، وهي تحاول أن تعزِّز حضورها وانتشارها في الوطن العربي. ومن هنا كانت الحركات القومية والإسلامية واليسارية ترتبط ببعضها بشكل عضوي وتنظيمي عابر للأوطان في صيغتها الهيكلية، من دون أيِّ شعور بالتناقض مع الانتماء للبلدان والأوطان.

وتعرِّف الحركات الدينية نفسها بأنَّها حركات إحياء وبعث إسلامي، فهي تنتمي بالأساس إلى الإسلام بوصفه أيديولوجيا ورابطة، مهما اختلفت وتباينت أطرها ومراجعها وتنظيماتها وعناوينها. وهي تعدّ العالم الإسلامي، ومنه المنطقة العربية، حاضنة لهويَّتها الدينية والتاريخية والجغرافية والاجتماعية والثقافية. وقد نابذت تلك الجماعات الأفكار القومية والوطنية على أنها تقزيم للانتماء الأوسع والولاء الأسمى للإسلام، وأنها تنفيذ لأجندات الغزو الفكري والثقافي القادم مِن الغرب، ولمخطَّطات القوى الاستعمارية الرامية لتمزيق المسلمين على أعراق وقوميَّات وأوطان مفكَّكة؛ كما نابذت الأفكار اليسارية الأممية بوصفها خروجًا عن الانتماء الديني الأساس لأيِّ ارتباط.

ونتيجة اتِّخاذ الأحزاب والحركات القومية واليسارية «العلمانية» منطلقًا لها في نظرتها للدين بات النزاع بينها وبين الجماعات الدينية حاكمًا للعلاقات بين الطرفين؛ وهذا ما

شهدته الساحة اليمنية بعد ثورتي 26 سبتمبر 1962م في الشمال، و14 أكتوبر 1964م في الجنوب، حيث دخلت هذه الأطراف في صراع حول الهوية. وهذا بدوره غيَّب البعد الوطني بوصفه مفهومًا مرجعيًّا لكلا الطرفين، حيث باتت «الهويَّة» محلَّ الاستقطاب الأعنف، خصوصًا مِن قبل الأحزاب القومية واليسارية وهي تحاول تشكيل المجتمع وفق منظور مغاير لهويِّته الإسلامية. فشهد جنوب اليمن عداءً صارخًا للدين وللتوجُّهات الدينية عمومًا عقب تمكُّن قوى اليسار مِن مقاليد الحكم، وكاد الأمر أن يصل للشطر الشمالي، غير أنَّ قوَّة القبيلة مثَّلت عامل إسناد للقوى الإسلامية. واستمرَّ معترك الهويَّة ومرجعية الشريعة الإسلامية قائمًا بعد إعلان الوحدة اليمنية بين الشطرين، في 22 مايو 1990م، وعاد مجدَّدًا بعد ثورة 11 فبراير 2011م.[29]

ورغم الامتدادات الفكرية والدعوية، وربَّما الحركية والتنظيمية، بين الجماعات الدينية في اليمن وكلٍّ مِن السعودية ومصر اللَّتين شكَّلتا عامود ارتكاز للعالم الإسلامي بعد سقوط الخلافة العثمانية، غير أنَّ «الإخوان المسلمين» والسلفيين ظلَّا يعملان تحت مظلَّة الأنظمة القائمة في اليمن، بغضِّ النظر عن قناعتهم بمدى اتِّفاقها مع المنظور الإسلامي في الحكم؛ خلافًا للأحزاب القومية واليسارية التي اتَّجهت إلى مشروعات انتماء وولاء لأنظمة إقليمية أو أجنبية نصرة لأيديولوجيَّاتها الخاصَّة، ففي حين انخرط الناصريون والبعثيُّون في انتماء وولاء إقليمي، انخرط اليسار في الجنوب في انتماء أو ولاء أجنبي توزَّع بين «موسكو» و«بكِّين»، وشهد اليمن في شطريه، وبين شطريه، صراع أجنحة وصراع محاور، بين تلك الأحزاب.

ويُحسَب لـ«الإخوان المسلمين» انخراطهم في القضايا والأحداث الوطنية لمصلحة تطلُّعات الشعب اليمني وهمومه، ومن ذلك معالجة الإشكالات الدستورية بشأن الهويَّة والشريعة الإسلامية من دون مساس بمضامين الدولة والنظام الجمهوري، وبُعدهم عن أيِّ إملاءات خارجية ترتبط بالجماعة الأمِّ والتنظيم الدولي. فقد شارك الإخوان في صياغة «الميثاق الوطني» الذي مثَّل رؤية وطنية جامعة القوى السياسية والفكرية والمذهبية كافَّة في شمال اليمن، في فترة الثمانينيَّات مِن القرن الماضي.

كما يُحسَب للسلفيين، رغم عدم انخراطهم في الشأن العام والمعترك السياسي، أنَّ جهودهم انصبَّت في جوانب تعليمية ودعوية وخيرية وتنموية تخدم المجتمع، وتلبِّي احتياجاته الثقافية والمعيشية. فلم يجنِّد السلفيون أنفسهم ضدَّ هويَّة المجتمع، ومصالحه، وأمنه واستقراره، حيث فضّلوا تجنُّب الدخول في نزاعات وصراعات داخلية مسلَّحة.

أمَّا «تنظيم القاعدة» فنتيجة لارتباطاته الخارجية كانت فكرة الدولة الخاصَّة به في اليمن، والجهاد العالمي، ضمن أجنداته الأساسية، وهذا دفعه للدخول في مواجهات مع الحكومة اليمنية، خلال الثلاثين سنة الماضية، محاولاً تأسيس إمارة إسلامية تكون مقدِّمة للخلافة الإسلامية، وهي الفكرة التي غالى فيها تنظيم «دولة الإسلام في العراق والشام»[30] وجعلها صلب اهتمامه.[31]

لم تكن جماعة الحوثي معنية بالقضايا الوطنية، إذ اتَّخذت شعاراتها في إطار مذهبي وبأفكار ثورية تستدعي العداءات الخارجية تحت شعار «الموت لأمريكا... الموت لـ(إسرائيل)... اللعنة على اليهود»، وتتَّخذ مِن القدس والمستضعفين لافتات لتجنيد أتباعها، حيث انخرطت بشكل واضح في الانتماء والولاء لما عُرِف بـ«محور الممانعة» في المنطقة، الذي تُعَدُّ إيران مرتكزه وعاموده الفقري. إذ أعربت الجماعة في أدبيَّات مؤسِّسها، حسين بدر الدين الحوثي، وخطابات زعيمها الحالي، عبد الملك بدر الدين الحوثي، ومواقفها وتحالفاتها، منذ 2003م حتَّى اللحظة، عن انحيازها فكريًّا وسياسيًّا

وعضويًّا إلى إيران ومحورها الأيديولوجي في المنطقة، خارجة أيِّ مرجعية دستورية أو قانونية يمنية، وبعيدة عن أطر العلاقات الدبلوماسية الاعتيادية.[32] وهذا جعل الجماعة منخرطة في معركة إيران الحالية مع «إسرائيل» ضمن ما عُرِف بـ«وحدة الساحات»، مبتعدة عن أيِّ اعتبارات لسياسة الحكومة اليمنية ومرجعيَّات القرار الوطني. وقد أدَّت الأجندات الخارجية التي خضعت لها جماعة الحوثي إلى خروجها عن الإجماع الوطني الذي كانت شريكة فيه، عبر مؤتمر الحوار الوطني الشامل، الذي عُقِد بالعاصمة صنعاء خلال 2013م/ 2014م، بدون أيَّ سبب جوهري، عدا رفع لافتة «إسقاط الجرعة»![33] وهو شعار لا يرقى إلى شنِّ حرب لا هوادة فيها ضدَّ شركاء الوطن ورفاق الدرب، وإسقاط الدولة بكامل مؤسَّساتها السيادية والسلطوية، في 21 سبتمبر 2014م.

وفي العموم، يمكن تقييم ولاءات الجماعات الدينية في اليمن بين ارتباطات الداخل والخارج في عدَّة محاور، هي:

أوَّلًا: الجماعات الدينية في اليمن بين «الوطن» و«دار الإسلام»:

نشأ مفهوم الوطن في الثقافة الحديثة مرتبطًا بالدول القطرية التي نشأت وتشكَّلت في القرن العشرين، وأخذت شرعيَّتها الجغرافية في ضوء الاعتراف الدولي المتبادل والقانون الدولي وميثاق الأمم المتَّحدة، وهذا ما خلق لهذه الأوطان هويَّة مستقلَّة عن محيطها رغم انتمائها إليه بفعل التاريخ والجغرافيا والمجتمع. وأصبحت المواطنة ترتبط بالصيغة الحديثة للدولة والوطن بوصف ذلك أحد أشكال التعبير عن استقلال المجتمعات والكيانات السياسية (الدول) عن بعضها، ماديًّا ومعنويًّا؛ إذ باتت تكتسب وفقًا للدساتير والقوانين المحلِّية، التي تأخذ بعين الاعتبار الانتماء الجغرافي معيارًا وحيدًا لذلك.

ومِن ثَمَّ فـ«المواطنة لها مدلولان، الأوَّل قانوني يُنظَر إليه بموجب الدستور والتشريع، ومِن خلال تحديد كيفية اكتساب وضع المواطنة (الجنسية)، والمدلول الثاني سياسي ذو صبغة اجتماعية متمثِّلة في الولاء والانتماء، إلى جانب ممارسة الحقوق والالتزام بالواجبات».[34] والمواطن بهذا الاعتبار هو شخص اكتسب صفة «المواطنة» بموجب الدستور والقانون، أصالة أو استثناء، وبات عضوًا في المجتمع السياسي للدولة.

وقد عمدت معظم الدول الحديثة في دساتيرها إلى اعتبار المواطنة حقًّا مكتسبًا لكلِّ فرد بمجرَّد وجوده في جغرافيا الدولة أصالة، أو بالولادة في تلك الجغرافيا عن

مواطن أصلي، من دون اعتبار لدينه أو مذهبه، أو عرقه أو قوميّته، أو لغته أو ثقافته. وبات المواطنون في ظلِّ الدساتير الحديثة متساوون في الحقوق والواجبات، وأمام القانون والدولة. ومن هنا، بات الوطن هو المحكُّ للرابطة القومية والسياسية، ولا مجال معه للتمييز وفرز الناس وفق أديانهم ومذاهبهم وغير ذلك مِن الخصائص والصفات.

في الفقه الإسلامي، تُعَدُّ دار الإسلام موطنًا للمسلمين جميعًا، وهي دار واحدة، سواء كانت محكومة بحاكم واحد أو عدَّة حكَّام؛ لأنَّها دار محكومة باعتبار ديني واحد ينظر إلى الأمَّة على أنه جسد واحد، وإلى جغرافيَّتها على أنها وطن واحد. وهذا يسري على أهل ذمَّتهم، إذ هم مكوِّن مِن مكوِّنات المجتمع في النظام السياسي الإسلامي.[35] وعليه، فالمسلم يتمتَّع بحقوقه الطبيعية والشرعية في تلك الجغرافيا، حيثما حلَّ وارتحل، من دون النظر لأيِّ اعتبار آخر. وعلى هذا جرت حياة المسلمين منذ قيام دولة الإسلام في العهد النبوي حتَّى سقوط الخلافة الإسلامية، فلم يكن هناك ما يمنع المسلم -شرعًا أو عرفًا- مِن التحوُّل والاستيطان في أيِّ بلد إسلامي.

فمفهوم الوطن الحديث، الذي تحكمه اعتبارات الدولة الحديثة، لم يكن موجودًا في التاريخ الإسلامي، ومن هنا لم يتكلَّم عنه الفقهاء والعلماء السابقون. وأغلب ما يتحدَّثون عنه في كتبهم هو «دار الإسلام»، قاصدين بهذا المصطلح كلَّ بلاد دخلها الإسلام وحكمها وأقام بها المسلمون، كيانًا واحدًا وإن تعدَّدت دولها. ورغم حداثته، يُعَدُّ مفهوم «الوطن» اليوم مفهومًا طاغيًا وسائدًا، ومعزَّزًا بالدساتير والقوانين والثقافة السياسية في معظم الدول، حتَّى أصبح مفهوم «الوطنية» أشبه بمفهوم ديني؛ يقول قاسم أمين: «أيَّما قرأتُ، وفي أيِّ مكان وُجدتُ، لا أسمع إلَّا حبَّ الوطن، الغيرة الوطنية، التفاني في خدمة الوطن، الجريدة الوطنية، المدرسة الوطنية، وحزب الوطن، والبيوت التجارية والمحال الصناعية والصيدليَّات وعيادات المرضى التي تشغل وتبيع وتعالج وتربح لخدمة الوطن.. صار حبُّ الوطن دينًا.. فمَن اعتنقه ربح، ومَن بعد عنه خسر. صار كعصارة الطماطم يوضع في كلِّ شيء ليكسبه طعمًا حامضًا يجعل تناوله سهلاً مقبولاً».[36]

وجاءت الدساتير اليمنية المختلفة لترسيخ مفهوم المواطنة باعتباره موضوعًا دستوريًّا وقانونيًّا، مرتبطًا ببنية الدولة والمجتمع، كما جرت العادة في جميع دول العالم التي أعلنت استقلالها ودساتيرها الوطنية. وعبَّرت الدساتير اليمنية عن المواطنين بوصفهم «اليمنيين» تارة، وبوصفهم «المواطنين» تارة، وأكَّدت أنّ «الجنسية» هويَّة للمواطنة، وحقّ دستوريّ للمواطنين.

إذ نصَّت المادة (2)، في دستور الجمهورية اليمنية الدائم الأوَّل، الباب الثالث (الحقوق والواجبات العامَّة)، على أنَّ: «الجنسية اليمنية يحدِّدها القانون، ولا يجوز إسقاطها عن يمني، ولا الإذن في تغييرها أو سحبها ممَّن اكتسبها إلاَّ في حدود القانون»؛ وقالت المادة (22) ما يأتي: «اليمنيون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامَّة، لا تمييز بينهم».[37] ونصَّ الفصل الأوَّل، مِن الباب الثاني (المواطنون ومنظَّماتهم)، في دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، على حقوق المواطنين الأساسية وواجباتهم، مؤكِّدًا في المادة (34) أنَّ «المواطنين جميعَهم متساوون في حقوقهم وواجباتهم، بصرف النظر عن جنسهم أو أصلهم أو دينهم أو لغتهم أو درجة تعلُّمهم أو مركزهم الاجتماعي. وجميع الأشخاص سواسية أمام القانون».[38] وجاء دستور الوحدة متضمِّنًا المعاني ذاتها، إذ نصَّت المادَّة (27)، مِن الباب الثاني (حقوق وواجبات المواطنين الأساسية)، على ما يأتي: «المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامَّة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو اللغة أو المهنة أو المركز الاجتماعي أو العقيدة»؛ كما نصَّت المادة (28) على ما يأتي: «ينظِّم القانون الجنسية اليمنية، ولا يجوز إسقاطها عن يمني إطلاقًا، ولا يجوز سحبها ممَّن اكتسبها إلاَّ وفقًا للقانون».[39]

ونجد في الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية، لعام 1964م، في الباب الأوَّل منه، اعتبار الشعب اليمني جزءًا مِن «الأمَّة العربية». المادة (1)؛[40] ونجد النصَّ ذاته في دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، لعام 1970م، ولعام 1978م، في المادَّة (2).[41] أمَّا في دستور دولة الوحدة، الجمهورية اليمنية، فتنصُّ المادة (1)، مِن الفصل الأوَّل مِن الباب الأوَّل، على أنَّ: «الشعب اليمني جزء مِن الأمَّة العربية والعالم الإسلامي»،[42] فيما عُدِّلت المادَّة في دستور الوحدة المعدَّل لعام 1994م، إلى ما يأتي: «الشعب اليمني جزء مِن الأمَّة العربية والإسلامية».[43] وهذا يظهر مدى حرص المشرِّع اليمني على إثبات صلة اليمن القومية أو الدينية بمحيطها الخارجي بوصفها جزءًا مِنه، مِن خلال تأكيد مفهوم «الأمَّة».

وفقًا لما سبق، تتعدَّد اتِّجاهات ونظرات الجماعات الدينية في اليمن قربًا وبعدًا بين المصطلحين، الوطن، ودار الإسلام.

فـ«الإخوان المسلمون» يقدِّمون مقاربات عقدية وفقهية لاستبعاد التناقض والتضاد بين المصطلحين، في سبيل معالجة الواقع الذي تتحرَّك فيه الجماعة، وفق منظور ينطلق

مِن اليمن إلى العالم الإسلامي؛ وهذا جعل الجماعة تنغمس في الهموم المحلِّية منذ العقد الرابع مِن القرن العشرين حتَّى الوقت الراهن، على صعيد الحركة والتفاعل. وقد نزعت الجماعة في مساعيها للتغيير إلى معالجة أوضاع اليمن بوصف ذلك مهمَّة رئيسة لها، وقبلت بقيام نظام جمهوري حاكم في الشطر الشمالي، بدون استدعاء حالة الجهاد المفتوح، وانخرطت مع بقيَّة القوى في تشكيل هذا النظام، وتدعيم ركائزه، والدفاع عنه أمام التحدِّيات الداخلية والتدخُّلات والمخاطر الخارجية. ومع قيام الوحدة اليمنية عام 1990م اتَّجهت الجماعة لتشكيل حزب سياسي في الإطار الوطني وتحت سقف الدستور، ماضية في المشاركة الديمقراطية والسياسية بعيدًا عن تبنِّي خطاب يتناقض مع الفكرة الوطنية.[44]

وهذا لا يعني أنَّ «الإخوان المسلمين» في اليمن، وهم المرتبطون بـ«الإخوان المسلمين» التنظيم العابر للقارَّات، تخلَّوا عن تطلُّعات الجماعة لتحرير العالم الإسلامي، والتعاطف مع قضاياه، إذ لا تزال هذه الغايات والقضايا حاضرة في أدبيَّاتها وخطابها وسلوكها، لكنها محكومة بسلَّم الأولويَّات، ومتقيِّدة بالالتزامات الوطنية الدستورية والقانونية.

وتؤكِّد أدبيَّات «التجمُّع اليمني للإصلاح»، وهو التجلِّي السياسي لـ«الإخوان المسلمين» عقب قيام الوحدة اليمنية في 1990م، بأنَّه حزب وطني، و«يُجدِّد التجمُّع اليمني للإصلاح تأكيده على أنَّ انتماءه الوطني هو الأساس في وجوده وتأثيره السياسي، ومرجعيَّته يمنية وطنيَّة خالصة، وهو حزب سياسي منفتح على الأفكار والمكوِّنات»، وهو في الوقت نفسه «لا يسمح لأيِّ أطراف سياسية غير يمنية بالتدخُّل في شأنه اليمني، أو في رؤاه كحزب سياسي تربطه بالكثير علاقات صداقة واحترام، كما هو حال سائر القوى السياسية اليمنية.[45]

أمَّا السلفيون، وهم تيَّار واسع ومتباين الأفكار والتوجُّهات، فنظرًا لاهتماماتهم التعليمية والدعوية، وانزوائهم عن الاشتباك بالفكر والواقع والمعترك السياسي، فإنَّهم لا يزالون مشبعين بالمصطلحات القائمة على تصنيف الدار وفقًا للاعتبارات الفقهية التي ذكرها علماء المسلمين، من دون أن يقدِّموا أيَّ مقاربات معاصرة للأوضاع الحادثة. وهذا لا يمنع مِن أنَّهم في الإطار الواقعي يتعاملون مع الأوضاع القائمة، مقدِّمين لهذا التعامل عددًا مِن المسوّغات التي تتوزَّع بين الضرورة والمصلحة والتكييفات المتكلَّفة

أحيانًا. فالسلفي يحمل البطاقة الشخصية، وجواز السفر، والعملة، الوطنية، ويتعامل مع الإجراءات الحكومية كافَّة الخاضعة للأبعاد الوطنية في إطار الدولة القطرية، سواء مِن حيث تعريف الوطن أم المواطن أم التعامل معه، استنادًا إلى الدستور والقوانين الوطنية. وبرغم عدم تسجيل أيِّ موقف سلفي صارخ يناهض البعد الوطني عبر مسيرة الوجود السلفي المعاصر، أو تحرُّك محرِّض على الوطن، إلَّا أنَّ فكرة الارتباط بـ«الوطن» -بمفهومه المعاصر- تمثِّل إشكالية في الوعي والشعور لدى الشريحة الأكبر مِن السلفيين، باعتبارها مفهومًا دخيلاً على العقيدة والشريعة والثقافة الإسلامية -بحسب نظرتهم الدينية.

استثناءً ممَّا سبق، فإنَّ التحوُّلات التي شهدها التيَّار السلفي، عقب ثورة 11 فبراير 2011م، وتشكيله أحزابًا سياسية وفقًا للدستور اليمني، تُعَدُّ منعطفًا جديدًا في نظرة السلفيين للموضوع «الوطني»؛ لكون هذه الأحزاب تستمدُّ شرعيَّتها مِن النظام القائم والدستور الدائم والقوانين النافذة، بوصفها ظاهرة وطنية بالأساس.[46] هذا التوجُّه سيفرض على السلفيين مراجعات عميقة في أدبيَّاتهم، لتقديم مقاربة جديدة للمفاهيم المطروحة على الساحة السياسية جدلاً وعملاً.

ومما ينبغي تأكيده هنا هو أنَّ سلفيي اليمن لم يتَّخذوا موقفًا حدِّيًّا مِن قضية الوطن، ولم يؤسِّسوا لأفكار ومشاعر مناهضة بشكل مطلق، إذ إنَّ بقاءهم على هامش المعترك والاشتباك السياسي، وفي حلَق العلم ومجالس الذكر ومنابر الدعوة- جعلهم خفيفي الحمل مِن المسؤوليَّة تجاه هذه القضايا السياسية العصرية الشائكة.

وخلافًا للسلفيين في اليمن، فإنَّ «تنظيم القاعدة» شكَّل ظاهرة مناوئة للوطنية بمفهومها العصري، إذ إنَّ انبثاقه مِن ميدان الجهاد،[47] وسعيه لمقاومة العدوان الأجنبي وتحرير بلاد المسلمين، جعلاه يتبنَّى خطابًا أمميًّا،[48] ورؤية ترى في الأوطان القائمة ترجمة لمخطَّطات الأعداء، ولاتِّفاقية «سايكس بيكو»، مع ضرورة استعادة الخلافة الإسلامية للأمَّة جميعًا. من ثَمّ، واستنادًا لأدبيَّاته الدينية يرى «تنظيم القاعدة» أنَّ الوطنية نقيض دار الإسلام؛ لذا فهو يعمل على إلغاء الحدود، وإزالة العقبات المصطنعة بين بلدان العالم الإسلامي.

يقول أيمن الظواهري، المؤسِّس والقيادي في «تنظيم القاعدة»، وثاني زعيم للتنظيم بعد مقتل أسامة بن لادن وأحد أبرز المنظِّرين له: «هذه الدولة الوطنية فُرِضت علينا حدود

سايكس- بيكو بالقوَّة والقهر والتزوير، وهي زائلة لا محالة إن شاء الله؛ لأنَّها أمر طارئ فُرِض بالقوَّة على الأمَّة المسلمة، التي عاشت تحت دولة واحدة حتَّى عام 1924م، والأمر الطارئ المفروض لا بدَّ أن يزول؛ لأنَّه يخالف حقائق الأشياء وطبائعها»، ويقول أيضًا في موضع آخر، معبِّرًا عن الكفر بما يُسمَّى الوحدة الوطنية: «إنَّ تقديس الوحدة الوطنية ثمرة خبيثة مِن ثمرات (سايكس- بيكو) التي قسَّمت الأمَّة المسلمة لأسلاب متفرِّقة نهبًا لتركة الدولة العثمانية، ثمَّ عشَّشت هذه السياسة الغازية المجرمة في عقولنا حتَّى أصبحت صنمًا مقدَّسًا. فيجب على المسلم طِبقًا لها في كلِّ قُطر أن يتَّحد مع أبناء قطره وبلده حتَّى لو كانوا مِن أعدى أعداء...». ويقول أبو محمَّد المقدسي، عام 2013م، في دراسة له ينتقد فيها الثورات العربية وتعاطف بعض الجماعات الإسلامية معها: «ركبت موجة الربيع العربي، وانساقت بل ذابت مع شعاراته الجاهلية، رأيناها كيف تروِّج للوطنية، ورفعت أعلام (سايكس- بيكو) وأخواتها في كثير مِن البلاد إرضاء للعوام وانسياقًا مع الطغاة، فلا هي تميَّزت عن هؤلاء ولا عملت على إخراج الناس مِن حمأة الجاهلية».[49]

فـ«القاعدة» تعتقد أنَّ الكفَّار أوجدوا روابط بديلة... «كرابطة الأرض (الوطن)، وهي تسمَّى بالرابطة الوطنية، وتقضي بانتماء الناس لبلدانهم، وعدم التفريق بينهم على أساس دياناتهم، وتقضي هذه الرابطة بأنَّ مصلحة الوطن مقدَّمة على كلِّ شيء، وهذا باطل شرعًا».[50]

أمَّا الفكر السياسي الزيدي، فلا وجود فيه لمفاهيم الوطن أو حتَّى دار الإسلام، ولا اعتبار لها في المنظور المذهبي، إذ يغلب على المذهب الزيدي المنازعة في قضايا السلطة، ومَن هو الأحقُّ بالإمامة، ولا عناية له بالفتوحات وتوسيع سلطان المسلمين دار الحرب؛ لهذا لم يشتهر عن الأئمَّة الزيدية في اليمن جهاد خارج حدود اليمن عبر تاريخهم، وغلب عليهم الصراع مع مخالفيهم على السلطة، والتنازع بينهم عليها؛ لهذا ظلَّت دولتهم تمتدُّ وتتقلَّص في حدود اليمن الشمالي غالبًا.

وتنتمي جماعة الحوثي إلى هذا الفقه السياسي، مع استقائها مِن الفكر السياسي الخميني، الذي أُسِّست عليه جمهورية إيران الإسلامية منذ عام 1979م.[51] وتسعى الجماعة لاستعادة الإمامة بصيغة تلفيقية، تجمع بين نظرية «الإمامة» الزيدية الهادوية ونظرية «الولي الفقيه» التي أحياها روح الله الخميني،[52] في خطى تدريجيَّة تفرغ الجمهورية في اليمن مِن

محتواها ومضمونها. ولأنَّ الجماعة تفتقد لشرعية شعبية تقوم على أسس دستورية فإنَّها تستقوي بتحالفاتها الخارجية، مع إيران وأذرعها في المنطقة، ضدَّ خصومها في الداخل، وترفض عودة الدولة والرجوع للمسار السلمي الديمقراطي للوصول إلى السلطة، في حين شهدت إيران منذ عام 2014م عدَّة انتخابات نيابية ورئاسية!

لهذا كلِّه، لا يحضر في أدبيَّات الجماعة الخاصَّة أيُّ خطاب عن الوطنية، وعن الرؤى والقضايا والشؤون الوطنية، إذ هي شحيحة بهذه المعاني، في حين يطغى حديثها إعلاميًّا وعلى المستوى التثقيفي الكلام عن محور الممانعة والمقاومة بزعامة جمهورية إيران الإسلامية.

ويبقى تيار الصوفية على هامش المعترك السياسي والنزاعات السلطوية، إذ غلب على التيَّار اعتزال السياسة نظريًّا وسلوكيًّا، إلَّا في حدود ضيِّقة جدًّا واستثنائية لبعض الأفراد. كما أنَّ تهميش الأئمَّة الزيدية للصوفية، وقيام الحزب الاشتراكي اليمني بتصفية مظاهر التديُّن في الجنوب خلال فترة حكمه، دفع هذا التيَّار إلى البقاء حول أدواره التقليدية بعيدًا عن الحراك الفكري والسياسي في الشأن العام. هذا الواقع يصعِّب على الباحثين استحضار أيَّ مرجع أو وثيقة أو تصريح أو موقف سياسي لهذا التيَّار فيما يتَّصل بقضية الوطن ومدى حضورها في فكره ووعيه السياسي، لكنَّه كالحالة السلفية يتعامل مع الواقع القائم ويتعاطى معه بشكل عفوي وتلقائي، مندمجًا في ضروراته ومؤسَّساته وهيئاته.

ولا تزال وحدة البلدان الإسلامية وأقطارها هي المنطلق الشعوري والمثال المنشود في وعي التيَّار الصوفي؛ يقول أبو بكر بن علي المشهور: «وكان لا بدَّ لأمثالنا -نحن معاشر المسلمين في أوطاننا الممزَّقة ومفاهيمنا المتفرِّقة- أن نتبوَّأ في الوجود الإنساني مكانًا، ولو على مدى المرحلة المتفائلة. والوجود الإنساني يعني في لغة الحياة: موقع القرار؛ وموقع القرار بالنسبة لنا حملة الديانة والتديُّن لم يعد نقيًّا صافيًا كما كان على عهد وحدة الأرض الإسلامية بعمومها، وريادة الفكر، وسياسة الدولة الواحدة. وقد مرَّت هذه المراحل على عالمنا العربي والإسلامي حاملة أصول أفكار وسياسات ومعلومات وأهداف ومقاصد وغايات تغلغلت بفعل مالك القرار إلى عمق دماء الشعوب ومائها وهوائها، فأحدثت خللاً في الوعي والاستقبال، وضعفًا في القراءة والاستنتاج، وإحباطًا في المواقف والمدركات، واجتثاثًا للهمم والعزائم، وجمودًا في القرائح

والاستعدادات، ومات الإنسان المسلم داخل أروقة الثقافة والمعرفة والتربية والتعليم، ليعيش ولكن إنسانًا آخر وبثوابت أخرى، يمكن لهذه الثوابت أن نسمِّيها عربية قومية، أو حضارية استعمارية، أو بوتقة مذهبية إقليمية، أو غير ذلك».[53]

ثانيًا: الجماعات الدينية في اليمن بين الدولة القُطرية والخلافة:

مع سقوط الخلافة العثمانية، منتصف العقد الثالث مِن القرن العشرين الميلادي، ظهرت الدول القُطرية في العالمين العربي والإسلامي، وشُكِّلت دول عدَّة، استحال بعضها -عقب منتصف القرن العشرين- إلى أنظمة جمهورية، وشيئًا فشيئًا بدأت الأنظمة الملكية تنحسر، وتبرز الجمهوريَّات وتتطوَّر بُناها السياسية، وصولاً إلى الأنظمة الديمقراطية متعدِّدة الأحزاب.

في اليمن، تولَّت المملكة المتوكِّلية بسط سيطرتها على اليمن الشمالي عقب خروج العثمانيين مِنه عام 1918م، وحكمت اليمن الشمالي وفق منظور المذهب الزيدي (الهادوي)، وأصبح الإمام يحيى حميد الدين الحاكم المطلق، إذ لا يوجد دستور أو وثيقة ناظمة لمبادئ وقيم وأصول الحكم وعلاقة الحاكم بالمحكوم. ولم ينشأ عن خروج العثمانيين مِن اليمن، وسقوط الدولة العثمانية منتصف العقد الثالث مِن القرن العشرين، أيُّ تحرُّك يمني لاستعادة الخلافة كما هو الحال في بعض البلدان الإسلامية، أو لتأسيس خلافة عربية كما جرى في الحجاز والشام؛ فقد اعتاد اليمنيُّون قيام دويلات منفكَّة عن مركز الخلافة الإسلامية، سواء في بغداد أم غيرها، هذا فضلاً عن أنَّ الجنوب كان موزَّعًا بين مناطق تحتلُّها بريطانيا وأخرى خاضعة لسلاطين عدَّة. ومن ثَمّ كيَّف اليمنيون أنفسهم مع الواقع المستجدِّ في حينه.

غير أنَّ التحوُّلات التي شهدتها المنطقة بعد انسحاب الدول الاستعمارية، ونيل شعوبها الاستقلال، شجَّعت اليمنيين على السعي في تحسين النظام الحاكم في الشمال، ولكنَّ انسداد أفق الإصلاح والتغيير أمامهم ألجأهم إلى مسار العنف والثورة، الذي ابتدأ عام 1948م وانتهى عام 1962م. وفي الجنوب، انطلق اليمنيون في مقاومة الاستعمار البريطاني سعيًا وراء التحرير وقيام دولة مستقلَّة أُعلِن عنها عام 1967م.

تكيَّف «الإخوان المسلمون» مع الجمهوريَّتين، شمالاً وجنوبًا، ففي حين استغلُّوا مساحة الحركة والحرِّية والتدافع في الشمال، حافظوا على استمراريَّة وجودهم مِن خلال

التنظيم السرِّي في الجنوب حتَّى قيام الوحدة اليمنية عام 1990م.[54] فضلاً عن ذلك، أتاحت لهم ظروف الواقع في الشمال الإسهام في إقامة النظام الجمهوري والانخراط في بنية الدولة ومؤسَّساتها، إذ كانوا ممَّن أسهم في الدفاع عنها أمام القوى الملكية الإمامية، وأمام تهديدات النظام الاشتراكي اليساري الجنوبي. وكانوا جزءًا مِن «المؤتمر الشعبي العام» التنظيم السياسي الحاكم الذي شُكِّل عام 1982م، وضمَّ كلَّ القوى السياسية والاجتماعية في الشمال.

مع قيام الوحدة، وإفساح المجال أمام تشكُّل الأحزاب السياسية، اتَّجه «الإخوان المسلمون» لتشكيل حزب «التجمُّع اليمني للإصلاح»، والدخول في العمل الديمقراطي، والمشاركة في الانتخابات العامَّة، وهذا منحهم مواقع متقدِّمة في مجلس النوَّاب ومجلس الوزراء ومجلس الرئاسة، وفرض حضورهم شريكًا للحزبين الحاكمين، المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني. وفي عام 1994م شارك «الإصلاح» في صفوف القوَّات الحكومية دفاعًا عن الوحدة والنظام الديمقراطي تجاه رغبة «الاشتراكي» في الانفصال والعودة لما قبل عام 1990م.

وقد باتت أدبيَّات «الإصلاح»، وبياناته وتصريحاته ومواقفه، تتماهى مع واقع الدولة القُطرية، وهمومها وقضاياها وشؤونها الداخلية والخارجية، وأصبح جزءًا مِن كينونتها السياسية والحزبية والوظيفية، وهذا فرض عليه استحقاقات تنظيمية وفكرية وثقافية على صعيد بنيته الداخلية. وهذا لم يلغ -في اتِّجاه آخر- ارتباط «الإصلاح» في اليمن بالحركة الأم، والتنظيم الدولي، إلَّا في وقت متأخِّر جدًّا، وعقب تدخُّل «التحالف العربي»، بقيادة المملكة العربية السعودية، في اليمن، في 26 مارس 2015م، وسعيها مع دولة الإمارات العربية المتَّحدة لتصنيف كيانات «الإخوان المسلمين» في عدَّة بلدان باعتبارها كيانات «إرهابية»،[55] حيث أعلن الحزب في أكثر مِن مناسبة، وعلى لسان قياداته عدم صلته بتنظيم «الإخوان المسلمين»؛[56] وأوضح نائب رئيس الدائرة السياسية في «الإصلاح»، عبده سالم، في مقال على موقع «الإصلاح نت» لسان حال الحزب، أنَّ «الإصلاح» تأثَّر ثقافيًّا بحركة «الإخوان المسلمين»، مؤكِّدًا أنَّ «الإصلاح» لم يكن -في أيِّ فترة مِن الفترات- امتدادًا تنظيميًّا أو منهجيًّا لهذه الحركة، وأنَّ هذا التأثُّر كان في مجمله تأثُّرًا بالدور المصري عمومًا، بحكم تأثير مصر في مجمل الثورات اليمنية التي قامت في اليمن، ابتداء مِن ثورة 1948م حتَّى ثورة 1962م.[57]

بالنسبة للسلفيِّين، الذين شهدت فترة الثمانينيَّات مِن القرن الماضي حضورهم وانتشارهم، كانت الأهداف الدعوية والتعليمية تحظى بالنسبة الأكبر مِن اهتماماتهم ومناشطهم. وهذا لم يمنع رموزهم مِن الانخراط في القضايا الدينية العامَّة والأحداث السياسية المهمَّة بشكل منفرد، أو مِن خلال تعاون مع «الإخوان المسلمين»، كما في حرب المناطق الوسطى، وانتخابات مجلس الشورى في الثمانينيَّات مِن القرن الماضي في الشطر الشمالي، ومواجهة فرض دستور علماني مع قيام الوحدة اليمنية بين الشطرين.

وعلى صعيد المجال المعرفي والفكري ظلَّ السلفيون حبيسي المنظور التاريخي للتاريخ السياسي الإسلامي، والتقريرات السابقة لعلماء الأمَّة في السياسة الشرعية؛ فهم وإن أبدوا تكيُّفًا مع الواقع القائم على المستوى المعيشي والاحتياجات الضرورية إلَّا أنَّ وعيهم وشعورهم ظلَّا مشدودين للماضي ينشدان استعادة الخلافة الإسلامية، ويرفضان الدولة القُطرية الحديثة بمصطلحاتها وهياكلها وأطرها ووظائفها، وذلك مِن منطلقات عدَّة:

- منطلق أنَّها أنظمة كفرية، ليست مِن الإسلام في شيء، بل هي نظم وافدة لا شرعية.

- منطلق أنَّها أنظمة جاهلية، يغلب عليها مخالفة الشريعة، ويطغى عليها الفساد والظلم.

- منطلق أنَّ القائمين عليها عملاء للقوى الأجنبية، ينفِّذون مخطَّطاتها ويتَّبعون قراراتها.

ومع ذلك، ظلَّ السلفيون يرون أنفسهم دون مستوى الانشغال بالتغيير السياسي؛ لذا توجَّهت جهودهم بعد الوحدة اليمنية نحو تشكيل جمعيَّات خيرية وإغاثية، ومؤسَّسات دعوية وتعليمية وتربوية مستقلَّة بهدف تشكيل تيَّار ديني رافض للأوضاع السياسية القائمة، ومتطلِّع لتطبيق الشريعة، وإقامة الخلافة الإسلامية![58]

الطرح السياسي السلفي خدم في كثير مِن أبجدياته وتقعيداته «تنظيم القاعدة»، الذي كان يستقي كثيرًا مِن أفكاره تجاه الأنظمة في المنطقة مِن الرؤى السلفية الحدِّية والمفاصلة للوضع القائم؛ وإن ظلَّ السلفيون رافضين لطريقة «تنظيم القاعدة» في السلوك والحركة، وآرائه ومواقفه المتطرِّفة، واستعجاله في المواجهة والصدام.

مع اختراق السلفيين مِن قبل الأفكار المروَّجة أمنيًّا في المنطقة، بعد منتصف التسعينيَّات مِن القرن الماضي، ظهر خطاب مغاير للسائد في الفكر والإطار المعرفي للسلفيين باليمن، حيث بات يُوصَف رئيس «الجمهورية»، والعامل على إدخال النظام الديمقراطي في أسس النظام السياسي في دولة الوحدة، بـ«ولي الأمر»، وهي صيغة تعدّ النظام القائم شرعيًّا، بغض النظر عن الشخص الحاكم، خصوصًا أنَّ هذا التيَّار بدأ يُسوِّق وجوب طاعة «ولي الأمر» وعدم جواز الخروج عليه. وشيئًا فشيئًا بات هذا التيَّار السلفي يجد دعمًا رسميًّا، محليًّا وإقليميًّا.[59]

ومع أحداث الربيع العربي، وتمكُّن ثوَّار 11 فبراير عام 2011م مِن إسقاط نظام «علي عبد الله صالح»، حدث لدى السلفيِّين تحوُّل فكري عميق وواسع، إذ اتَّجه السلفيون إلى ساحات الثورة، ثمَّ إلى تشكيل كيانات سياسية حزبية تحت مرجعية الدستور والقوانين النافذة. وأصبح حديثهم عن الدولة والجمهورية، خصوصًا بعد انقلاب جماعة الحوثي في 21 سبتمبر 2014م، معزَّزًا بالخطاب الديني والاستدلالات الشرعية. وأنكر فريق واسع مِنهم إقدام تنظيم «داعش» على إعلان الخلافة في أرض الشام، ورأوا أنَّها قفزة بعيدة المنال، لا تراعي السياقات، ولا تلبِّي احتياجات الواقع وضروراته.[60]

كما انخرط السلفيون في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، الذي عُقِد في صنعاء خلال الفترة 18 مارس 2013م– 25 يناير 2014م، وأسهموا في تشكيل وصياغة الحلول والمعالجات المنشودة للأوضاع والأزمات اليمنية، استنادًا إلى مبدأ الحوار مع القوى الأخرى، سياسية واجتماعية ومذهبية ومناطقية. ورغم ذلك، ظلَّ فريق مِن السلفيين متحفِّظًا على مؤتمر الحوار ومخرجاته، لكنَّهم لم يقدِّموا البدائل الممكنة لإخراج البلاد مِن حالة التنازع والصراع.

ويعبِّر السلفيون المنخرطون في العمل السياسي عن التزام تام بالدستور اليمني وأهداف ثورة 26 سبتمبر وفق تأويل خاصٍّ لبعض العبارات، بما لا يناقض الإطار الكلِّي للدولة اليمنية، وهم مشاركون اليوم في المواجهات الدائرة لاستعادة الدولة، وفي المفاوضات السياسية الرامية لإنهاء الانقلاب وإيجاد حلول سياسية للأزمة. وهذا يجعلهم في خطٍّ متواز مع حزب «الإصلاح» بعد أن كانوا في خطٍّ مصادم له في فترة سابقة.

أمَّا «تنظيم القاعدة»، فقد عمل عام 2011م على المضي في مشروعه الخاص الهادف إلى إقامة إمارة إسلامية، وذلك مِن خلال بسط هيمنته على محافظة أبين، تحت لافتة «أنصار الشريعة»، ثمَّ عاد بعد القضاء عليه في أبين للتوجُّه إلى محافظة حضرموت، التي استولى عليها في أبريل 2015م، لكنَّه أخفق مرَّة أخرى، حيث خرج مِنها مخافة أن يتلقَّى ضربات جديدة تفني وجوده، بعد عام مِن السيطرة على مدينة المكلَّا وما جاورها.[61] هذا الإخفاق لم يتوقَّف على جهود التنظيم في اليمن، بل امتدَّ إلى العراق وسوريا وغيرها مِن الدول العربية، حيث وُجِّهت له ضربات عسكريَّة شرسة، مِن قبل تحالفات دولية تزعَّمتها الولايات المتَّحدة الأمريكية وبريطانيا.

إنَّ فكرة القتال المسلَّح التي تبنَّاها «تنظيم القاعدة»، وفق منظوره الثوري، ضدَّ أيِّ وضع قائم يخالف تصوُّراته، جعله في حالة مواجهة مع الحكومة اليمنية منذ تسعينيَّات القرن الماضي حتَّى الوقت الراهن، ويعمل وفق أطر ومرجعيَّات تنظيمية خارجية، من دون اعتبار للدستور والقوانين اليمنية. هذه الرؤى والمنطلقات الأيديولوجية الخاصَّة تجعل مِن الصعب التعاون معه في الإطار الوطني، وتعامل السلطة معه في ضوء عدم الاعتراف بها مِن قبل التنظيم.

الحوثيُّون مِن جهتهم لا يسعون لاسترداد الخلافة، فهم لم يكونوا جزءًا مِنها، بل كانوا خارجين عليها. وغاية ما يريده الحوثيُّون هو استرداد دولة الإمامة على جغرافيا اليمن

كاملاً، أو على مناطق نفوذها السابق؛ وبالتالي فهم غير معنيِّين بالخلافة الإسلامية، في حين أن الدولة القُطرية التي تأسَّست عام 1962م في وعيهم هي دولة انقلابية تأسَّست على أنقاض دولتهم ونظريَّتهم الثيوقراطية في الحكم.

أمَّا التيَّار الصوفي، الذي عاش أزهى فترات انتشاره زمن الدولة العثمانية، فإنَّ سقوط الدولة العثمانية بالنسبة له شكَّل مرحلة انعطاف سلبيَّة عليه، حيث فقد مستنده السياسي، ومِن ثمَّ الاقتصادي والعسكري. لذا لا يزال وعي التيَّار الصوفي مرتبطًا بالدولة العثمانية؛ يقول أبو بكر بن علي المشهور: «مِن فقه التحوُّلات التي تحدَّث بها -صلَّى الله عليه وسلَّم- المرحلة الغثائية، وقد تحدَّدت بالاستقراء والمتابعة الشرعية والتاريخية بمرحلة سقوط قرار الخلافة الإسلامي، وبالتحديد تنحية السلطان عبد الحميد الثاني، وإعلان الدولة العلمانية التي ترتَّب على بروزها تجزئة العالم العربي والإسلامي إلى قوميَّات...».[62]

غير أنَّ الصوفية في اليمن -اليوم- بعيدون جدًّا عن القضايا السياسية، مع اتِّصالهم بالسلطة، سواء أكانت شرعية أم سلطة أمر واقع. وهم غير معنيين بالحضور السياسي في الوقت الذي يعملون على قطف الثمار السياسية، مِن خلال اتِّصالهم بالحكَّام والمسؤولين في الدولة. «وفيما يفضِّل الصوفيون عدم الانخراط في الأحزاب وممارسة العمل السياسي، لكنَّ هذا لم يمنع نظام الرئيس المخلوع، علي عبد الله صالح، مِن استمالة عدد مِنهم، للعمل لصالح حزبه خلال فترة الاستقرار النسبي الممتدَّة مِن بعد حرب صيف 1994م وحتَّى 2006م، والذي تقلَّدت فيه عناصر محسوبة على الصوفية بعض المناصب ومارست السياسة من البوابة الخلفية. ومنذ إعلان الوحدة اليمنية -في العام 1990م- يُلاحظ أنَّ نظام (صالح) أسند وزارتي الأوقاف والعدل والجهاز القضائي في الغالب للمحسوبين على الصوفية، وفتح لهم قنوات الإعلام ليكون الخطاب الصوفي هو المسيطر، مقابل منعها تدريجيًّا على علماء الدين والدعاة المحسوبين على حزب (الإصلاح)».[63]

ولا يطرح في أدبيات ومنشورات التيَّار الصوفي باليمن أيُّ خطاب بشأن النظرة المستقبلية سواء للدولة القطرية أو للخلافة الإسلامية، بما يحملانه مِن مفاهيم وقضايا متغايرة. ومع ذلك، هناك ترحيب رسمي مِن قبل الأنظمة العربية والغربية بالتصوُّف

باعتباره إسلامًا معتدلاً، ووسطيًّا، ومتعايشًا، وبديلاً عن بقيَّة التيَّارات الإسلامية المنادية بالإصلاحات والتغييرات السياسية، أو بتطبيق الشريعة، أو استعادة الخلافة.[64]

ثالثًا: الجماعات الدينية في اليمن... بين الدستور والشريعة:

في ظلِّ تنحية الشريعة عن الحكم، وتغلُّب التيَّارات السياسية المتأثِّرة بالأفكار الغربية على السلطة، نشأت الجماعات الدينية على أنها ردّ فعل اجتماعي في هذا السياق، وباتت مجبرة على تكييف واقع هذه الدول والأنظمة تكييفًا فقهيًّا، ثمَّ التعامل معها في ضوء ذلك التكييف. وتبنَّت بعض هذه الجماعات مهمَّة إحياء التديُّن وقيم الالتزام، واستعادة الحكم الإسلامي، وتطبيق الشريعة، واستمدَّت حضورها مِن هذه الواجبات الكفائيَّة التي ينبغي للأمَّة التصدِّي لها.

وإذا كانت هوية الجماعات الدينية ترتبط بالإسلام عقيدة وشريعة فهذا يوجب عليها دومًا الحذر مِن أيِّ منح سياسي يستهدف إقصاء الشريعة الإسلامية، خصوصًا عقب بروز الفكر والنظام العلماني في القرن العشرين بالمنطقة العربية، مع بروز أحزاب يسارية وقومية علمانية على المشهد، وتمكُّن بعضها مِن الوصول للسلطة وفرض العلمانية، كما جرى مع اليسار اليمني عقب جلاء الاحتلال البريطاني عن الجنوب عام 1967م.

إذ غابت الإشارة للإسلام أو للشريعة الإسلامية عن دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الصادر عام 1970م؛ حيث نصَّ في (الباب الأوَّل) مِنه على أنَّ: «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية جمهورية ديمقراطية شعبية، ذات سيادة، وتسعى لتحقيق اليمن الديمقراطي الموحَّد» المادة (1).[65] وأشار الدستور إلى الاشتراكية العلمية بشكل صريح، في المادة (7): «... ويقود تنظيم الجبهة القومية، على أسس الاشتراكية العلمية، النشاط السياسي بين الجماهير...»، وفي المادة (8): «تهدف الدولة إلى إدارة المجتمع بحيث أنَّ الثورة الوطنية الديمقراطية تُستكمَل على أساس الاشتراكية العلمية...».[66] وجاءت الإشارة للإسلام في المادة (31)، (الفصل الثالث: الأسس الاجتماعية والثقافية)، باعتباره تراثًا يُحافَظ عليه: «تحافظ الدولة على التراث العربي والإسلامي».[67] وهو الأمر ذاته الذي أكَّده الدستور الصادر عام 1978م، إذ جاء في (الفصل الأوَّل: الأسس السياسية)، مِن (الباب الأوَّل: أسس النظام الوطني الديمقراطي)، أنَّ: «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية جمهورية ديمقراطية شعبية، ذات سيادة، وهي دولة تعبِّر عن مصالح

العمَّال والفلَّاحين والمثقَّفين والبرجوازية الصغيرة وكافَّة الشغِّيلة، وتسعى لتحقيق اليمن الديمقراطي الموحَّد، والإنجاز الكامل لمهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، تمهيدًا للانتقال إلى بناء الاشتراكية» المادَّة (1)؛ وأنَّ: «الحزب الاشتراكي اليمني المتسلِّح بنظرية الاشتراكية العلمية هو القائد والموجِّه للمجتمع والدولة...» المادَّة (3).[68]

في اليمن الشمالي، نصَّ دستور الجمهورية العربية اليمنية الدائم، في (الباب الأوَّل)، على أنَّ: «اليمن دولة إسلامية عربية مستقلَّة، ذات سيادة، وهي جمهورية ديمقراطية...» المادَّة (1)؛ وعلى أنَّ: «الإسلام دين الدولة...» المادة (3)؛ وعلى أنَّ: «الشريعة الإسلامية مصدر القوانين جميعًا» المادة (4).[69] وهو ما جعل الجماعات الدينية في تصالح مع النظام القائم بعد ثورة 1962م. بل أسهمت حركة «الإخوان المسلمين» مع بقيَّة فرقاء العمل السياسي، مِن مختلف التيَّارات، على صياغة «الميثاق الوطني»، وإن حدث خلاف على تشكيل قيادة تنظيم «المؤتمر الشعبي العام» السياسي، المعني بترجمة هذا الميثاق على الدولة وسلطاتها.[70]

تَبايُن الدساتير بين الشطرين انعكس على دستور اليمن الموحَّد، فقد نصَّ دستور الجمهورية اليمنية، الصادر عام 1991م، في (الفصل الأوَّل: الأسس السياسية)، مِن (الباب الأوَّل: أسس الدولة)، على أنَّ: «الإسلام دين الدولة...» المادَّة (2)، وعلى أنَّ: «الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع» المادَّة (3).[71] ومِن ثمَّ دخلت الجماعات الدينية، وبالأخصِّ مِنها حركة «الإخوان المسلمين»، صراعًا فكريًّا وسياسيًّا ونضالاً مجتمعيًّا للحفاظ على مصدرية الشريعة في الدستور. مِن ثمَّ جرى تغيير المادَّة ذاتها عقب حرب 1994م، وانتهاء قوَّة الحزب الاشتراكي اليمني، بالنصِّ التالي: «الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات».[72]

رأى «الإخوان المسلمون» في اليمن منذ وقت مبكِّر ضرورة إيجاد دستور لليمن، وقدَّموا مقاربات ومبادرات متعدِّدة منذ ثورة 1948م، ولم يجدوا غضاضة في وضع دساتير للدولة القطرية بمرجعية إسلامية حاكمة، بحيث تأخذ الشريعة الإسلامية في الدستور اليمني مكانتها الطبيعية. وقد عرَّفت الدساتير اليمنية المتعاقبة، في الشطرين وبعد الوحدة، اليمن بأنّها دولة مستقلَّة، جغرافيًّا وسياسيًّا، وبأنَّها دولة جمهورية أو دولة ديمقراطية، أو أنها كلتاهما معًا. وتموضع «الإخوان المسلمون» في الدولة والنظام القائم

بحسب ما هو متاح وممكن، وفي وضع دستوري وقانوني، ومن هنا لم يكن لديهم عداء تجاه الدستور أو النظام مِن حيث هو.

أمَّا التيار السلفي و«تنظيم القاعدة» فإنَّ بُعدهما عن الفكر السياسي المعاصر، والرؤى السياسية الحديثة، أدَّى بهما للشكِّ بمصطلحات: «الدستور» و«القانون» و«الجمهورية» و«الديمقراطية»، واعتبارها مفاهيم مضادَّة أو مخالفة للشريعة، وهذا جعلهما في حالة نفور واستنفار ضدَّ هذه المصطلحات، وما يتبعها مِن تعاطٍ إيجابي. وقد برز هذا بشكل أكبر في الجنوب إبَّان حكم الحزب الاشتراكي اليمني، وبعد الوحدة وإعلان نظام ديمقراطي، وتعدُّدية حزبية، وجعل الشريعة مصدرًا مِن مصادر التشريع، وهذا أدَّى إلى صدور فتاوى بكفر الديمقراطية، وتحريم الانتساب إلى الأحزاب، فضلاً عن تشكيلها.

وعقب انتهاء مؤتمر الحوار الوطني الذي عقد في صنعاء، بين مختلف القوى والأطراف والأحزاب اليمنية، أسهمت شخصيَّات سلفية، تنتمي إلى اتِّحاد الرشاد اليمني، في لجنة صياغة الدستور الجديد، التي أصدر الرئيس عبد ربَّه منصور هادي قرار إنشائها في 8 مارس 2014م.[73] وهذا يمثِّل تحوُّلاً جوهريًّا مِن قضايا الدساتير وصياغته، وطرحها للاستفتاء الشعبي.

تنظيم «القاعدة»، الذي يرفض التشكُّل في إطار دستوري، سواء أعلن عن نفسه حزبًا سياسيًّا أم منظَّمة مجتمع مدني احتسابية، أم العمل مِن خلال الدستور والقوانين النافذة– لم يشارك بطبيعة الحال في مؤتمر الحوار الوطني، ولم يكن حريصًا على المشاركة بالأساس، فضلاً عن كونه لا يؤمن بآلية تنبع مِن الأطر الدستورية والديمقراطية. لهذا فهو لم يكن معنيًّا بالدستور الجديد، وظلَّ يسعى جاهدًا في سبيل اقتطاع رقعة جغرافية مِن اليمن، خصوصًا في محافظات أبين وشبوة والبيضاء وحضرموت؛ لإقامة إمارة إسلامية له فيها؛ خلافًا للحوثيين الذين أسهموا في مؤتمر الحوار الوطني لأجندات سياسية، مع تمسُّكهم بالسلاح وتحرُّكهم ميدانيًّا وعبر العمل العسكري؛ لفرض سيطرتهم على محافظات صعدة وما حولها، إلى حين انقلابهم على الدولة في 21 سبتمبر 2014م، وتصرفهم على أنهم سلطة أمر واقع وفق منظورهم الخاص. وفي حين صوَّت ممثِّلو جماعة الحوثي، والحراك الجنوبي، والمؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الوحدوي الناصري، وحزب الحقِّ، ضدَّ مادَّة «الإسلام دين الدولة»، صوَّت ممثِّلو حزبي التجمُّع اليمني للإصلاح واتِّحاد الرشاد اليمني لمصلحة بقائها.[74]

ويظلُّ موقف الصوفية مِن قضايا الشأن العام، ومنها قضية الدستور والشريعة، موقفًا سلبيًّا؛ لعدم قربهم مِن السياسة واهتمامهم بها.

رابعًا: الجامعات الدينية في اليمن... بين الشعب والأمَّة:

يُعَدّ الانتماء إلى الأمَّة المسلمة والولاء لها واجبًا شرعيًّا وفريضة دينية في وعي الجماعات الدينية الإسلامية وثقافتها؛ انطلاقًا مِن نصوص الكتاب والسنَّة المتعلِّقة بهذا المفهوم التكويني والعضوي. وفيما كان مفهوم الأمَّة هو السائد عبر التاريخ الإسلامي حتَّى أواخر عهد الدولة العثمانية أصبح مفهوم «الشعب» بديلاً يتسلَّل إلى ثقافة المنطقة في ظلِّ الأفكار القومية والوطنية التي تسرَّبت إلى المجتمعات الإسلامية، ويأخذ مكانته في الوعي الجمعي لدى شعوب المنطقة، عربًا وتركًا وفرسًا وكردًا وبربرًا... إلخ. وقد ارتبط هذا المصطلح بالدولة القومية والوطنية، إذ تنصُّ الدساتير عليه بشكل واضح في إشارة إلى رعاياها.

مع ترسُّخ الدولة القُطرية والوطنية، باتت الجماعات الدينية بمختلف توجُّهاتها تتعاطى مع هذا المصطلح بشكل أكبر، وتتساوق مع مدلولاته الثقافية والدستورية. وهذا لا يعني انبتارها عن الجسد الأكبر (الأمَّة) ولكنَّها حالة مِن التعاطي مع الواقع القائم الذي بات تغييره متعذِّرًا. لهذا ظلَّت معظم الدساتير العربية تنصُّ على أنَّ «الشعب... جزء مِن الأمَّتين العربية والإسلامية»، كما هو في عدد مِن الدساتير اليمنية قبل الوحدة وبعدها. ولم تكن الجماعات الدينية بعيدة عن هذا المفهوم والشعور، بل ظلَّت تعزِّزه وترسِّخه في مجتمعاتها كي لا تتحلَّل الأمَّة في ظلِّ عوامل النزاع والفرقة والصراع والتقسيم.

في اليمن، لم يكن لدى جماعة «الإخوان المسلمين» والجماعات السلفية الأخرى أيَّ تنافر بين انتمائهم إلى الشعب اليمني والأمَّتين العربية والإسلامية، إذ إنَّ وجود الأقلِّيّات العرقية والدينية لا يشكِّل في اليمن ظاهرة اجتماعية، إذ لا يتجاوز تعدادها في أحسن الأحوال 2- 5٪؛ كما أنَّ دساتير اليمن لم تحمل في غالبها طابعًا انفصاليًّا عن الأمَّة العربية والإسلامية. وهذا جعل «الإخوان المسلمين» والسلفيين حاضرين ومتفاعلين في كثير مِن قضايا الأمَّة، في مختلف الأقطار، وفي الصدارة مِنها قضية الشعب الفلسطيني. وهذا الحضور والتفاعل كان عبر الدولة، وعبر المجتمع المدني، وعبر الحراك الجماهيري، أي في بعد وطني جامع. وقد تضمَّنت أدبيَّات حزب «الإصلاح» و«الرشاد» و«السلم والتنمية» مصطلح «الشعب اليمني» باعتبارهم جزءًا مِنه، وانتمائهم الأوَّل له، ومن هنا فولاؤهم له لا يتناقض وفق ثقافتهم مع الولاء للأمَّة.

«تنظيم القاعدة» في اليمن، الذي يضمُّ في عناصره شخصيَّات مِن دول الجزيرة العربية- لا يؤمن بمبدأ التمييز بين أبناء الأمَّة على أساس شعبوي، أو سلطوي -كما تقدَّم معنا. ومن هنا فإنَّ مفهوم الأمَّة لديه هو المقدَّم وهو الحاضر، ولهذا فهو يرى ضرورة الانخراط في قضايا الأمَّة بشكل مباشر، مِن دون أيِّ مراعاة للواقع اليمني. وهو ما جعل عناصر التنظيم ينخرطون في القتال في كلٍّ مِن: أفغانستان والعراق والشيشان والبوسنة والهرسك وغيرها، مِن منطلق تحقيق الانتماء والولاء لعموم الأمَّة بدون أيِّ اعتبار آخر. وعليه فالأمَّة مقدَّمة في وعي ووجدان عناصر التنظيم على الشعب؛ نتيجة التغذية الفكرية والثقافية والشرعية التي يتلقَّاها عناصر التنظيم، وتوجد لديهم حالة مِن الفصام بين الشعب والأمَّة.

أمَّا جماعة الحوثي فهي تنطلق مِن رؤية طائفية، إذ لا يزال خطاب الحوثيين يحمل لغة تمييزية بين أتباعهم وبين عموم الشعب، مع سعيهم لجرِّ أتباع المذهب الزيدي إلى التقارب والتحالف مع أتباع المذهب الشيعي الاثني عشري بالمنطقة، ومِن ثمَّ لا وجود لمفهوم الشعب أو الأمَّة، إذ لا قيمة للمصطلحين إلاَّ في ضوء القبول والتسليم بنظرية «الحقِّ الإلهي في الحكم»، واعتبار أئمَّتهم محلَّ الولاء والبراء، كما تمتلئ به شعارات الجماعة الخطابية والإعلامية والمسجدية والتثقيفية.[75]

خاتمة:

تشكِّل الجماعات الدينية بمختلف توجُّهاتها ظاهرة اجتماعية واسعة في اليمن، وهي حاضرة في الشأن العام، وتمارس أدوارها في هذا الميدان مِن منطلقاتها الدينية، وهذا يجعل خطاباتها ومواقفها مؤثِّرة في المجتمع اليمني المتديِّن بفطرته، ومن هنا فمِن المهم تقييم أدائها وأفكارها ومواقفها وسياساتها بما يخدم اليمن حاضرًا ومستقبلاً. وقد ناقشت الورقة طبيعة العوامل والمؤثِّرات التي تتحكَّم في سياسات الجماعات الدينية ومواقفها إزاء قضايا السيادة والاستقلال في اليمن، مِن خلال عدَّة محاور، وخرجت بالنتائج الآتية:

1- هناك تباين بين هذه الجماعات الدينية في إدراكها للمتغيِّرات السياسية والواقعية التي طرأت على المشهد

2- اليمني، بالتبعيَّة مع المشهد الإقليمي والدولي، ومن ثَمّ فهناك تباين في مواقفها وسياساتها تجاه الواقع؛ إذ لا يزال بعضها عالقًا في موروثه التاريخي الذي تجاوزته الأحداث.

3- قضايا السيادة والاستقلال لم تحظ باهتمام تامٍّ لدى الجماعات الدينية في اليمن، وهذا جعل مواقفها وسياساتها في بعض الأحوال، أو مِن بعض الجماعات، سلبيَّة تجاه القضايا الوطنية والمصلحة العامَّة.

4- شكَّل الإخوان وتيَّار مِن السلفيين تجاوبًا أفضل من غيرهما مع قضايا السيادة والاستقلال، بينما شكَّل الحوثيون والقاعدة تجاوبًا خطرًا مع هذه القضايا.

5- اليمن، في الغالب الأعم، لم يكن منفكًّا عن انتمائه العربي والإسلامي، وهذا بدوره أسهم في عدم خلق فجوة كبيرة لدى الجماعات الدينية بين انتمائها وولائها المحلِّي وانتمائها وولائها للخارج.

وتأسيسًا على ما سبق، يمكن وضع التوصيات الآتية:

- على صانع السياسات في السلطة الاهتمام بشكل أكبر بمدى قناعات هذه الجماعات الدينية وانخراطها في القضايا الوطنية من دون انفكاك، وانزلاق باتِّجاه صناعة انتماءات وولاءات خارجية، كما حصل للأحزاب القومية واليسارية والليبرالية، وجماعات العنف (القاعدة والحوثيين). وهذا يستلزم اتِّصالاً فعَّالاً، وتشاركًا في صناعة هويَّة المجتمع والسلطة، وتشاورًا في القضايا المصيرية.

- على الجماعات الدينية مراجعة أدبيَّاتها وأفكارها ووعيها بما يتلاءم مع الواقع المعاصر وأدوارها الدينية والسياسية والاجتماعية، بما لا يفضي إلى انفكاكها عن مجتمعها المحلِّي واصطدامها مع الدولة الوطنية التي باتت جزءًا مِن واقع الأمَّة الإسلامية عمومًا.

الهوامش والمراجع:

1. توظيف الجماعات الدينية في النزاعات السياسية (اليمن أنموذجًا)، أنور بن قاسم الخضري، مجلَّة لباب للدراسات الإستراتيجية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة- قطر، السنة (6)، العدد (22)، مايو 2024م: ص59.
2. انظر: معجم المصطلحات السياسية، د. وضاح زيتون، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014م: ص177.
3. انظر: قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، د. أحمد سعيفان، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، ط1/2004م: ص405.

4. تدويل السيادة الوطنية في ظل المعاهدات والاتفاقيات الدولية، د. غفران بنت عايض القحطاني، المجلة العربية للنشر العلمي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح- الأردن، العدد (42)، في: 2/4/2022م: ص351:
https://2u.pw/rzAeo4dX

5. سيادة الدولة في ظل التطورات الدولية (دراسة تحليلية)، د. عمر بن أبو بكر أحمد باخشب، المجلّة القانونية، العدد (3)، هيئة التشريع والإفتاء القانوني، البحرين، 2015م: ص324.
https://www.lloc.gov.bh/QTopics/Q03T08.pdf

6. انظر نصَّ ميثاق الأمم المتَّحدة على موقع الهيئة:
https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

7. الوسيط في القانون الدولي العام، سهيل حسين الفيتلي، دار الفكر العربي، بيروت- لبنان، 2002م: ص125.

8. انظر نصَّ ميثاق الجامعة العربية على موقع الجامعة على الشبكة الإلكترونية:
https://www.alecso.org/nnsite/images/2016files/2017-02-22-12-54.pdf

9. معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي في العام 1928م، المركز الوطني للمعلومات، الجمهورية اليمنية:
https://web.archive.org/web/20211127041029/https://yemen-nic.info/yemen/history/sofait.php

10. معاهدة الصداقة والتعاون المتبادل بين اليمن وبريطانيا 11 فبراير 1934 م، المركز الوطني للمعلومات، الجمهورية اليمنية:
https://yemen-nic.info/yemen/history/england.php?print=Y

11. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مكتبة العروة الوثقى، تعز- اليمن، ط1/2003م: ص134.

12. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص143.

13. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص196.

14. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص229.

15. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص256.

16. انظر في هذا الشأن: عدن منطلق النهضة الثقافية في اليمن الحديث والمعاصر.. (عصر النهضة العدنية: 1918م- 1967م)، د. إسماعيل قحطان، مركز عدن للدراسات التاريخية:

17. https://aden.center/articles/2510

18. انظر: الزيدية: نشأتها ومعتقداتها، القاضي إسماعيل بن علي الأكوع، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء- اليمن، ط3/2007م.

19. انظر: المذهب الشافعي في اليمن: من القرن الرابع إلى السابع الهجري، جمال عبد الحبيب اليافعي، دار الوفاق للدراسات والنشر، عدن- اليمن، ط1/2012م: ص-151 155.

20. انظر: ظهور دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في بلدان جنوب الجزيرة العربية، د. عبد الله بن محمد أبو داهش، مجلة الدارة، دارة الملك عبد العزيز، الرياض- السعودية، مجلّد (10)، العدد (3)، 1984م:
https://darahjournal.org.sa/site/pictures/MAG_39.1.pdf

21. عام 1224هـ، انظر: إمارة آل يماني الأولى (تريم)، أحمد صالح الرباكي، ورقة ضمن كتاب مؤتمر: التاريخ والمؤرّخون الحضارمة مِن القرن السادس حتى القرن التاسع الهجري، الذي عُقِد في المكلّا- حضرموت، خلال 20- 21 ديسمبر 2016م، ط1/2019م: مركز حضرموت للدراسات التاريخية والتوثيق والنشر، ص155:
https://2u.pw/Tm0lyHGp
وانظر: جهود علماء السنة في حضرموت في تقرير العقيدة والردِّ على المخالفين (رسالة ماجستير)، محمد بن عبد الله بلعفير، كلية الدعوة وأصول الدين- جامعة أم القرى، مكّة- السعودية، 1435هـ/1436هـ: ص-88 105:
https://ia601505.us.archive.org/2/items/bkb-aq03131-ketabpedia.com/bkb-aq03131-ketabpedia.com.pdf

22. انظر في هذا الشأن: الطليعة العربية الإسلامية، سعيد ثابت سعيد، مكتبة الأسرة العربية، إسطنبول- تركيا، ط1/2024م.

23. كان «حزب الحقّ» و«حزب اتِّحاد القوى الشعبية» أبرز حزبين يمثِّلان تيَّار المذهب الزيدي في الساحة الديمقراطية، الأوَّل برؤى محافظة تقليدية والثاني برؤى منفتحة براغماتية.

24. انظر: مؤتمر «كيفية تفعيل الدور الصوفي في حماية الأمن القومي العربي»، مجلة السياسة الدولية المصرية، في: 7/11/2013م:
https://www.siyassa.org.eg/News/3347.aspx

25. انظر المرجع السابق ذاته.

26. تشكَّل حزب «اتِّحاد الرشاد اليمني» (alrshad.net)، و«حزب السلم والتنمية» (al-selm.net)، و«حركة النهضة للتغيير السلمي.

27. انظر: المشاريع الوحدوية العربية 1913م- 1989م (دراسة توثيقية)، د. يوسف خوري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ط2/1990م.

28. كان جمال الدين الأفغاني هو أوَّل مَن دعا إلى الوحدة الإسلامية لمواجهة خطر الاستعمار الأجنبي للعالم الإسلامي، تحت شعار «الجامعة الإسلامية». انظر: الجامعة الإسلامية بين السيد جمال الدين الأفغاني والسلطان عبد الحميد الثاني.. أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين (رسالة ماجستير)، فاطمة الزهراء الرحماني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية- الجزائر، 2014م/2015م، (متوفرة على النت).

29. انظر: الأحزاب والحركات والتنظيمات القومية في الوطن العربي، مجموعة مؤلِّفين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ط1/2012م؛ والماركسية بين الأمَّة والأممية، حسن خليل غريب، دار الطليعة، بيروت- لبنان، ط1/2002م.

30. انظر في هذا الشأن: معركة الدساتير بين العام والخاص، سليمان تقي الدين، بدايات، العدد (2) صيف 2012م:
https://bidayatmag.com/node/288

31. أو ما عُرِف اختصارًا بـ«داعش».

32. انظر في هذا الشأن: مفهوم دولة الخلافة في الطروحات الفكرية لمنظّري تنظيم القاعدة (الجهاد)، خالد محسن، مجلّة دراسات، كلّية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلّد (47)، العدد (1)، 2020م: ص-897 909.

33. انظر في هذا الشأن: العلاقات الحوثية-الإيرانية: حلف مصلحي بغطاء مذهبي، أمل العالم، مركز الجزيرة للدراسات، في: 8/4/2015م:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/04/201548111933587128.html

34. جماعة الحوثي تصعد حملتها ضد الحكومة، الجزيرة نت، في: 4/9/2014م، متوفر على الرابط الآتي:
https://2u.pw/n7QOTV1j

35. مفهوم المواطنة والأسس التي تقوم عليها في ألمانيا ومصر (دراسة مقارنة)، نهلة محمَّد مصطفى جندية، كلية الحقوق- جامعة المنوفية، مصر: ص11:
https://jslem.journals.ekb.eg/article_182835_e28850271bb4944416a3d1e2f0ac46e0.pdf

36. انظر: التقسيم الإسلامي للمعمورة.. مِن دار السلم والحرب إلى الدار العالمية، محمد الناصري، مجلة التفاهم، المجلد (10) العدد (37)، في: 30/6/2012م: ص-38 57:
https://tafahom.mara.gov.om/storage/al-tafahom/ar/2012/037/pdf/03.pdf

37. قاسم أمين: الأعمال الكاملة، تحقيق د. محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، ط1976م: ج1/173.

38. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص144.

39. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص201.

40. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص258.

41. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص143.

42. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: 196، 229.

43. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص256.

44. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص279.

45. التجمع اليمني للإصلاح.. الرؤية والمسار، محمد عبد الرحمن المقرمي، بدون بيانات نشر، 1998م، انظر:
https://alislah-ye.net/userimages/pdf/roiaandalmsar.pdf

46. انظر: إعلان الإصلاح في الذكرى الـ26 لتأسيسه: ص-9 10:
https://alislah-ye.com/userimages/pdf/islah%20arabi.pdf

47. مثلاً، عرَّف حزب «اتِّحاد الرشاد اليمني» السلفي نفسه بأنَّه «حزب سياسي يمني، يتطلَّع إلى أن تكون له الريادة في تحقيق النهضة الشاملة، والقيام بإحياء المستطاع مِن الواجبات وفروض الكفايات، بالتعاون مع سائر مكوِّنات الشعب اليمني الصادقة في ولائها لله ولرسوله ولدينها ووطنها...». انظر:
https://2u.pw/oMH0UPE6
وعرّف «حزب السِّلم والتنمية» السلفي نفسه بأنه: «حزب وتنظيم سياسي يمني، لجميع فئات الشعب اليمني، ينطلق في عمله مِن ثوابت وأحكام الشريعة الإسلامية، ودستور الجمهورية اليمنية، والقوانين النافذة المتوافقة معها؛ ويعمل لنهضة البلاد في جميع جوانب الحياة». وينصُّ في الرؤية: «الريادة في العمل السياسي، لتحقيق السِّلم والتنمية الشاملة في اليمن»، وفي الرسالة: «تحقيق النهضة الشاملة للوطن، وبناء دولة المؤسَّسات، بالاستثمار الأمثل للموارد المتاحة وفق الرؤية الإسلامية». انظر:
https://www.al-selm.net/?no=2

48. أُسِّس تنظيم القاعدة على يد أسامة بن لادن وعدد مِن رموز الجهاد العرب في أفغانستان أوائل التسعينيَّات مِن القرن العشرين.

49. المقصود بـ»الخطاب الأممي» -في سياقات معيَّنة- النزعة الخطابية العابرة للأوطان والشعوب نحو العالمية، فهو يشير إلى خطاب يركِّز على القضايا التي تهمُّ البشر عمومًا، بغضِّ النظر عن قوميَّاتهم وأديانهم وبلدانهم.

50. انظر: (سايكس- بيكو) في وعي المتشددين العرب بين الوحدة والقسمة، هاني نسيرة، صحيفة الشرق الأوسط، في: 28/6/2016م:

51. https://2u.pw/MxEaLppe

52. تنظيم القاعدة: النشأة، الخلفية الفكرية، الامتداد (اليمن نموذجًا)، سعيد علي الجمحي، مكتبة مدبولي، القاهرة- مصر، ط1/2008م: ص491.

53. انظر في هذا الشأن: حركات الإسلام السياسي في اليمن، د. عبد الملك محمد عيسى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ط1/2012م: ص-191 192.

54. انظر في هذا الشأن: الحوثيون والزيدية التطويع والممانعة، مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، إسطنبول- تركيا، ط1/2023م.

55. إحياء لغة الإسلام العالمية، أبو بكر العدني بن علي بن أبي بكر المشهور، منتديات وادي حضرموت الثقافية الاجتماعية، حضرموت- اليمن، ط1/2005م: ص62:
https://www.alhabibabobakr.com/wp-content/uploads/2013/03/ahyaa.pdf

56. انظر في هذا الشأن: المركز الثقافي الاجتماعي الإسلامي في جنوب اليمن، سعيد ثابت سعيد، مكتبة الأسرة العربية، إسطنبول- تركيا، ط1/2024م.

57. السعودية: حزب الله والإخوان وداعش جماعات إرهابية، العربية، في: 7/3/2014م:
https://2u.pw/MOoG6vx

58. رئيس «الإصلاح اليمني» ينفي ارتباط الحزب بتنظيم «الإخوان»، عربي21، في: 13/9/2016م:
https://2u.pw/GvwWNvzG

59. حزب «الإصلاح» ينفي صلته بجماعة «الإخوان» ويقرّر أنَّه مكوّن شعبي يمني، القدس العربي، في: 12/7/2017م:

https://2u.pw/deBXebME

60. انظر في هذا الشأن: السلفية في اليمن.. مدارسها الفكرية ومرجعياتها العقدية وتحالفاتها السياسية، أحمد محمد الدغشي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة- قطر، ط1/2014م:
https://studies.aljazeera.net/ar/ebooks/book-1210

61. انظر: سلفية المخابرات: كيف يستخدم الجامية والمدخلية الاغتيال النفسي لتدمير خصومهم؟، ونيس يحيى، الجزيرة نت، في: 14/2/2019م:

https://2u.pw/RdSViDKb
كان الباحث حاضرًا هذا المعترك الجدلي وشاهدًا على فترة التحوُّلات تلك.

62. انظر في هذا الشأن: كيف استولت القاعدة على مدينة يمنية وسيطرت عليها وفقدتها في النهاية، توفيق الجند ود. غريغوري دي جونسن ومحمد الكثيري، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، في: 22/12/2020م:
https://sanaacenter.org/files/387_Days_of_Power_ar.pdf

63. إحياء لغة الإسلام العالمية، أبو بكر العدني بن علي بن أبي بكر المشهور، مرجع سابق: ص97:
https://www.alhabibabobakr.com/wp-content/uploads/2013/03/ahyaa.pdf

64. صوفيو اليمن: نأي عن المشهد السياسي، عارف بامؤمن، العربي الجديد، في: 4/10/2015م:
https://2u.pw/tYsg9pOQ
انظر: الصوفية ضد الإسلام السياسي لدى الأنظمة العربية، علي أنوزلا، العربي الجديد، في: 10/10/2014م:
https://2u.pw/abQZZEzi

65. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص196.

66. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص197.

67. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص200.

68. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص230.

69. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص143.

70. انظر: مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء- اليمن، ط2/2008م: ص-242 244.

71. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص256.

72. وثائق دستورية يمنية، د. قائد محمد طربوش، مرجع سابق: ص279.

73. انظر: العامري: لجنة صياغة الدستور تبدأ في رسم الخارطة الدستورية ومناقشة تقسيم ثروة الأقاليم، الرشاد برس، في: 26/3/2014م:
https://2u.pw/3hskHkig

74. خلاف باليمن حول هوية وإسلامية الدولة، الجزيرة نت، في: 25/7/2013م:
https://2u.pw/BUs0tp2W

75. مشروع الحوثيين في إحياء الإمامة وتغيير الهوية: قراءة سياسية في خمس وثائق حوثية، عبد الله الأمين، مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، في: 24/6/2024م:
https://2u.pw/Y2VTXoNz

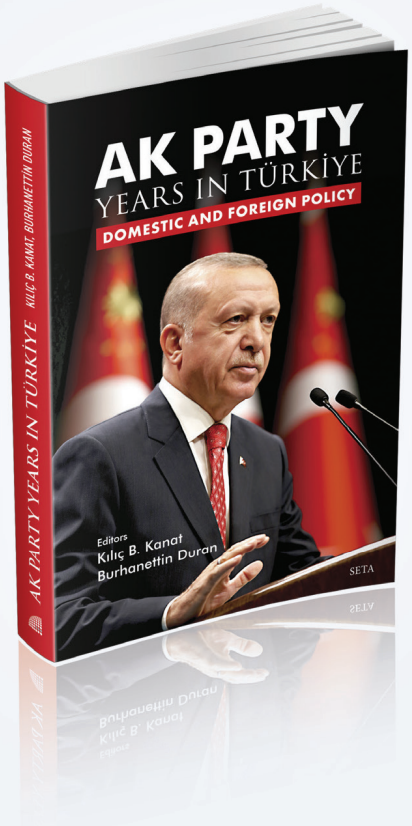

AK Party Years in Türkiye | Domestic and Foreign Policy

May 2023 | Kılıç Buğra Kanat, Burhanettin Duran

The AK Party years in Türkiye have been truly transformational. When the party was established in 2001, the country was going through major economic and political crises. Today, under the leadership of President Erdoğan, Türkiye is a middle power with serious global ambitions. In the nearly two decades since its inception, the AK Party has been confronted with major domestic and foreign policy challenges.

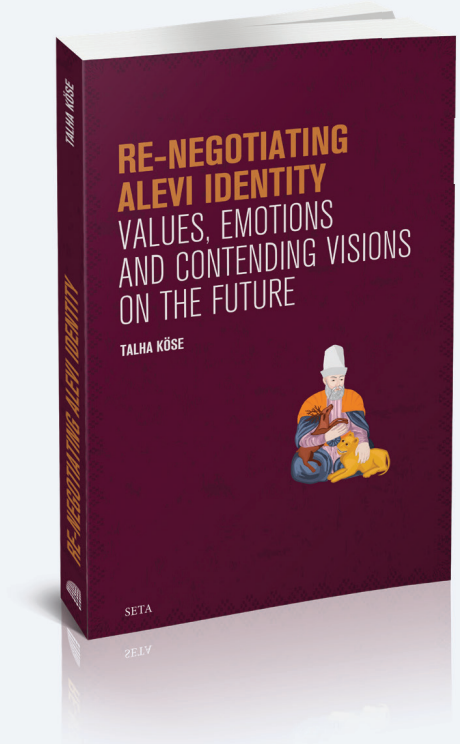

Re-Negotiating Alevi Identity | Values, Emotions and Contending Visions on the Future

May 2023 | Talha Köse

This book investigates the transformation and the politicization of Alevi identity within the social and political context of post-1980 Türkiye. This study specifically focuses on the role of collective emotions and values in forming and transforming Alevi identity